ندیم روحانا
إمطانس شحادة
أریج صبّاغ ـ خوري*

الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٩: تحولات في الاتجاهات السياسية للفلسطينيين في إسرائيل

ترصد هذه المقالة التحولات التي طرأت على الخيارات السياسية للفلسطينيين داخل الخط الأخضر (عرب ١٩٤٨) كما ظهرت في السلوك الانتخابي سنة ٢٠٠٩. ويستخلص الباحثون ثلاثة تحولات أساسية هي: تراجع معدلات الاقتراع للأحزاب الصهيونية لدى الناخب العربي؛ تبلور فوارق جوهرية بين القائمتين الأوليين في الوسط العربي، أي "التجمع الوطني الديمقراطي" و"الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"؛ وصول امرأة هي حنين زعبي لأول مرة إلى الكنيست على قائمة عربية غير صهيونية ("التجمع"). وهذه الدراسة جولة متشعبة الاتجاهات تتناول عدداً من الظواهر السياسية والاجتماعية اللافتة مثل تزايد العداء الإسرائيلي للمواطنين الفلسطينيين، وبداية ظهور إجماع فلسطيني على الموقف من دولة إسرائيل كدولة يهودية، وظهور إجماع إسرائيلي أيضاً على ضرورة إقامة "دولة فلسطينية" مع رفض التخلي عن القدس الشرقية، وتأييد الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية.

مقدمة

أجريت انتخابات الكنيست التاسع عشر مباشرة بعد الحرب على غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وكانت أول انتخابات بعد حرب لبنان الثانية التي وقعت في صيف سنة ٢٠٠٦. هاتان الحربان، بالإضافة إلى التطورات الإقليمية الأُخرى، والتطورات داخل المجتمع الإسرائيلي والمجتمع الفلسطيني في إسرائيل، عززت مسارات تدهور العلاقات (المعقدة أصلاً) بين دولة إسرائيل ومواطنيها اليهود من جهة، وبينها وبين المواطنين الفلسطينيين من جهة أُخرى. وثمة أهمية لهذه المسارات في فهم وإدراك السلوك الانتخابي للمواطنين الفلسطينيين، ففي اعتقادنا، لا يمكن فصل أنماط اقتراع الفلسطينيين في إسرائيل عن مجمل العلاقات بينهم وبين الدولة والأغلبية اليهودية. فضلاً عن ذلك، فإن بعض الأحداث التي واكبت الحملة الانتخابية مثل ردات الفعل على الحرب على غزة، والهجمة التي شنها حزب "إسرائيل بيتنا" ("يسرائيل بيتينو") على

(*) ندیم روحانا: أستاذ في جامعة تافتس ـ كلية فلتشر للقانون والدبلوماسية، ومدير مركز مدى الكرمل (المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية) ● إمطانس شحادة: باحث في مركز مدى الكرمل، ويُعدّ الدكتوراه في الجامعة العبرية في القدس ـ قسم العلوم السياسية ● أريج صبّاغ ـ خوري: باحثة في مركز مدى الكرمل، وتُعدّ الدكتوراه في جامعة تل أبيب ـ قسم العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجية.

المواطنين العرب، ومحاولات شطب بعض الأحزاب العربية،[1] تعكس كلها تفاقماً في منظومة العلاقات بين المجموعتين السكانيتين، هذه العلاقات التي مرت بعملية إعادة تصميم منذ انتفاضة الأقصى في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠.

وسيتمحور هذا المقال حول ثلاث نتائج مركزية للانتخابات في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل هي: الهبوط الحاد في الاقتراع للأحزاب الصهيونية؛[2] شحذ الفوارق السياسية بين تيارين مركزيين في السياسة العربية هما "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" ("الجبهة") و"التجمع الوطني الديمقراطي" ("التجمع")؛ انتخاب امرأة عربية عضواً في الكنيست لأول مرة على لائحة حزب عربي. هذه النتائج الثلاث تعكس تحولات مركزية في السياسة الفلسطينية في إسرائيل.

I ـ التحول الأول: انهيار الاقتراع للأحزاب الصهيونية

إن التطورات الاجتماعية والسياسية في ثلاث دوائر تساهم في تفسير التراجع الكبير في الاقتراع للأحزاب الصهيونية، كما أن تبيان الصراع بين دولة إسرائيل كدولة يهودية والمواطنين العرب يفسر جزءاً كبيراً من نتائج الانتخابات. والدوائر الثلاث المقترحة في هذا المقال، وتتمة لما جاء لدى روحانا وصالح وسلطاني (٢٠٠٤)، هي: الدائرة الداخلية، أي التحولات داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل؛ الدائرة الإسرائيلية، أي التحولات في المجتمع والسياسة الإسرائيليين وتعامل الدولة مع الجمهور الفلسطيني؛ الدائرة الفلسطينية العامة والعربية، أي التطورات على المستوى الفلسطيني، وفي العالم العربي، وفي المنطقة عامة. وهذه الدوائر، كل واحدة على حدة، وكذلك التفاعلات فيما بينها، ساهمت في إبراز حدة الصراع بين الدولة الإسرائيلية والمواطنين اليهود من جهة، وبينها وبين المواطنين الفلسطينيين من جهة أُخرى. لقد ولّدت هذه التطورات والتفاعلات ثلاث نزعات مركزية أثّرت في نتائج الانتخابات:

١ ـ تشكُّل "إجماعين" متناقضين ومفهومين لدى المجموعتين السكانيتين العربية واليهودية.

٢ ـ تعزُّز الوعي للصراع الجوهري بشأن مسألة الدولة اليهودية.

٣ ـ ازدياد العدائية والعدوانية المتبادلتين بين دولة إسرائيل والمواطنين الفلسطينيين.

وتشمل منظومة العلاقات المعقدة بين إسرائيل ومواطنيها العرب مركبات إيجابية وسلبية، لكن فحوى ما نقوله هو أن النزعات التي ذكرناها تخيّم، في وعي المواطنين الفلسطينيين السياسي، على منظومة العلاقات المركبة هذه، وتؤثر تأثيراً مباشراً في مسألة المواطَنة ودلالاتها، وفي أسئلة ذات صلة بأنماط الاقتراع ونجاعة المشاركة في الانتخابات بصورة عامة، وبالاقتراع لأحزاب صهيونية بصورة خاصة.

وسنقوم في هذا القسم بتوصيف الكيفية التي ساهمت فيها التطورات في كل دائرة من هذه الدوائر في تعزُّز النزعات الثلاث، وتأثيرها في نتائج الانتخابات، وسنعرض، لاحقاً وبإيجاز، النتائج المركزية، ونحاول تفسيرها بالاعتماد على الإطار المفاهيمي الذي سنوضحه في القسم الأول.

أولاً: السياق السياسي

إذا استعرنا الإطار التحليلي لروحانا وصالح وسلطاني (٢٠٠٤)، يمكن القول إن التحولات في الدوائر الثلاث والتفاعلات فيما بينها ساهمت في اتساع الشرخ بين الجمهور الفلسطيني من جهة، والدولة والجمهور اليهودي من جهة أُخرى. فنحن نعتقد أن الحدود بين الدوائر الثلاث زالت في الآونة الأخيرة، أي أن التقسيم المفاهيمي المقترح في المقال (لدوافع التبسيط والتحليل) امّحى في وعي المواطن الفلسطيني الذي أصبح، بسبب اعتباراته السياسية، يفصل بدرجة أقل من السابق، بين سلوك إسرائيل في الساحة الخارجية، وبين الأحداث في الساحة الإسرائيلية الداخلية، أو سلوك الدولة تجاهه. بالإضافة إلى ذلك، إن موقع المواطنين

الفلسطينيين داخل الدائرتين الفلسطينية والإسرائيلية ليس ثابتاً، بل إنه يجتاز عملية تغيير دينامية، لكن على الرغم من ذلك، فإنه من الواضح أن هذا التفاعل لا يفسر أنماط الاقتراع على نحو حصري.

١ ـ الدائرة الداخلية

سيتم التركيز هنا على نمو إجماع سياسي جديد في صفوف الجمهور الفلسطيني، وانعكاساته على توسع الشرخ بين الفلسطينيين من جهة، ودولة إسرائيل والسكان اليهود من جهة أُخرى، وتفاقم الصراع بينهم.

وإذا كان تتويج الإجماع الآخذ في التبلور في صفوف الجمهور اليهودي هو مطلب إدراج وتحصين طابع إسرائيل كـ "دولة يهودية"، في القوانين والثقافة السياسية والسياسات الحكومية، فقد برز إجماع فلسطيني على رفض قبول هذا التعريف، واقترح هذا الإجماع لأول مرة منذ سنة ١٩٤٨، بدائل من النظام القائم. هذان "الإجماعان" يوسعان حجم الشرخ الذي ساد بين السكان الفلسطينيين والدولة، والذي تميز، حتى أواسط التسعينيات، بمواقف متناقضة في كل ما يتعلق بإقامة دولة فلسطينية في المناطق المحتلة، وبمكانة القدس، وبقضية المساواة بين المواطنين الفلسطينيين واليهود (Rouhana 1997)، أي أن الشرخ، حتى أواسط التسعينيات، تمحور حول أبعاد تتعلق بمسائل الاحتلال والسلام والمساواة، لكن بغياب التفصيلات والوعي الجماهيري الواسع لمسائل هوية الدولة وطابعها، وكذلك مكانة الفلسطينيين في إسرائيل. وحتى لو وقفت هذه المسائل من حيث طاقتها الكامنة في مركز الشرخ، إلاّ إنها لم تكن جزءاً من الوعي الجماهيري لدى الطرفين، بينما تقع في محور الشرخ الجديد، بشكل واضح وعلى نحو مفهوم، قضية طابع الدولة والنظام في إسرائيل ومسألة مكانة المواطنين الفلسطينيين.

أ ـ نمو إجماع جديد داخل المجتمع الفلسطيني:

إن المفهوم الذي فحواه أن التحسن في مكانة المواطنين الفلسطينيين السياسية والمدنية والقانونية والاجتماعية ـ الاقتصادية لن يحدث إلاّ بعد تغيير طابع إسرائيل كدولة يهودية ـ صهيونية، يقع في صلب الإجماع الذي ما انفك يتبلور في الأعوام الأخيرة، وهذا النوع من الربط بين مكانة الفلسطينيين وطابع الدولة لم يجرِ على نحو منظم ومُمَأْسَس إلاّ في التسعينيات. وقد تجسد هذا المفهوم في المرحلة الأولى في برامج بعض الأحزاب العربية وفي صفوف أكاديميين ومفكرين فلسطينيين، بينما لاقى في المرحلة الثانية، دعماً من جانب قطاعات واسعة من الجمهور الفلسطيني، في حين أنه تجسد في المرحلة الثالثة، وعلى نحو منظم، في وثائق الرؤيا المستقبلية التي نشرها بعض المنظمات العربية للمجتمع المدني الفلسطيني. وعلى المستوى الحزبي، فإن هذا الإجماع لا يعكس بالضرورة الموقف المعلن لجميع الأحزاب، على الرغم من أن أغلبية المواطنين الفلسطينيين (وبغضّ النظر عن الانتماء الحزبي) تؤيد هذا المفهوم (سموحا ٢٠٠٧).

ويتفق كثير من الباحثين على أن الطموح إلى تغيير المكانة الجماعية وتحقيق المساواة قد تعزز لدى الفلسطينيين بعد اتفاق أوسلو، ومنذ ذلك الحين، تمحور النضال حول مراجعة نقدية لبنية النظام والعلاقات بين الأغلبية والأقلية في حدود سنة ١٩٦٧، وتحول الاهتمام ـ في جملة ما تحوَّل ـ إلى مسألة تحدٍّ للدولة اليهودية، وطرح بدائل من النظام القائم على شاكلة دولة جميع مواطنيها، والحكم الذاتي، أو الدولة الثنائية القومية، كشرط ضروري لتحقيق المساواة (Rekhess 2002; Rouhana & Ghanem 1998).

وتجسد هذا الإجماع على نحو واضح في نشر ثلاث وثائق رؤيوية في أواخر سنة ٢٠٠٦ ومطلع سنة ٢٠٠٧، عرض فيها الجمهور الفلسطيني، ولأول مرة، مطالبه السياسية من الدولة، وطرح رؤيته للتسوية التاريخية بين الفلسطينيين مواطني إسرائيل وبين الدولة.[٣] وبحسب روحانا (٢٠٠٨)، فإن المبدأ الأساسي في هذه الوثائق هو رفضها

قبول تعريف دولة إسرائيل كدولة يهودية، وطرحها بدائل من هذا التعريف، كما أن رفض الفلسطينيين جوهر إسرائيل كدولة يهودية، يعني رفضهم قبول شرعية الدولة اليهودية كنظام (روحانا ٢٠٠٨). لقد شكل نشر الوثائق مفترق طرق مهماً في سلوك الفلسطينيين السياسي، وعبّر، في حد ذاته، عن تعاظم خيبة الأمل، وتعزز الثقة بالنفس، وتكوُّن وعي معارض في صفوف الأقلية الفلسطينية، كما أن عملية النشر هذه تُعتبر نوعاً من التحدي لجوهر إسرائيل الإثنو ـ قومي (Jamal 2008).

لقد واجه نشر الوثائق انتقادات حادة في صفوف الجمهور اليهودي والدولة، وكان هذا النقد، في كثير من الحالات، موجهاً ضد عملية النشر ذاتها، وضد تجرُّؤ الفلسطينيين على طرح مطالب تتناقض مع جوهر المشروع الصهيوني، بينما كان في حالات أُخرى، ضد نوع المطالب ومضامينها. وتُوّجت موجة الانتقادات هذه بتصريح رئيس جهاز الأمن العام (شاباك) بأن: "العرب مواطني إسرائيل يشكلون خطراً على طابع إسرائيل كدولة يهودية."[٤]

ب ـ انعكاسات الشرخ الجديد:

عكس استطلاعا رأي أجريا في سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٤ مواقف في صفوف المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل مشابهة لتلك التي طُرحت في الوثائق (Rouhana and Saabneh 2007)، ويُظهر الاستطلاع الذي أُجريَ في سنة ٢٠٠٤،[٥] أن أغلبية المستطلَعين الفلسطينيين عبّرت عن موقف يرفض التنازل عن مطالب في القضايا المركزية في مقابل تحقيق المساواة. وقد قال ٨٦٪ إنه من الواجب عدم التنازل عن مطلب الحقوق الجماعية في مقابل المساواة، كما أن ٨٢٪ رفضوا التنازل عن عودة لاجئي ٤٨ (روحانا وصبّاغ ـ خوري ٢٠٠٨).

وأظهر استطلاع سنة ٢٠٠٥ أن المواطنين الفلسطينيين، في معظمهم (٩١٪)، يعتقدون أن إسرائيل كدولة يهودية لا تضمن لهم المساواة، وقال ٧٤٪ إن تعريف إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية لا يضمن لهم المساواة، بينما قال ٨٥٪ إن تغيير النظام في إسرائيل إلى دولة جميع مواطنيها يضمن لهم المساواة الكاملة. وفي الإجابة عن سؤال بشأن نوع الحل المفضل لتسوية مسألة المواطَنة وجوهر الدولة، اختار معظم المستطلَعين خيار إقامة دولة جميع مواطنيها (٧٦٪)، وقد حظي هذا الحل، في استطلاع سنة ٢٠٠٤، بتأييد ٦٤٪ من المستطلَعين. وبرزت هذه الفكرة في تلك الفترة في جدول الأعمال السياسي في مقابل مطلب إقامة الدولة الثنائية القومية الذي بدأ يحظى بمزيد من الرواج في الأعوام الفائتة الأخيرة، وخصوصاً في صفوف النخب الأكاديمية. ويُظهر الاستطلاعان أن أقلية قليلة تفضل أن تبقى إسرائيل على ما هي عليه الآن (٤٪ في سنة ٢٠٠٤، في مقابل ٦٪ في سنة ٢٠٠٥). وتوضّح هذه النتائج أن المواطنين الفلسطينيين، في معظمهم، هم على دراية بجوهر إسرائيل، وأنهم يَعون التناقضات القائمة في تعريفها كدولة يهودية وديمقراطية، ولا يقبلون في الوقت ذاته هذا التعريف. والمفهوم السائد في صفوف الفلسطينيين هو أن الارتقاء في مكانتهم نحو التحسن لن يكون إلاّ من خلال التحول الجذري في النظام القائم.

ومن هنا، ليس ثمة ما يفاجئ في أن الفلسطينيين، في أغلبيتهم، أيّدوا مضامين وثائق الرؤيا المستقبلية، وإن لم يكونوا على اطلاع عميق على جميع تفصيلاتها، ونتائج مؤشر علاقات اليهود والعرب الذي أجري في سنة ٢٠٠٧ (سموحا ٢٠٠٧) تخلص إلى استنتاج مماثل. فبحسب هذه الاستنتاجات، فإن الفلسطينيين، وعلى الرغم من أن جزءاً صغيراً منهم فقط تعرّف إلى مضامين الوثائق أو عَلِم بوجودها، يؤيدونها على نحو جارف.

واستنتاجات سموحا هذه، تعزز ما يتضمنه هذا المقال من تصاعد المواجهة العربية ـ اليهودية في الأعوام الأخيرة، ومن تولُّد "إجماعَيْن" متناقضين في المسائل الداخلية، فالجمهور العربي، في معظمه (٩٢٪ معدلاً وسطياً)، يتقبل المطالب التي تطرحها وثائق الرؤيا المستقبلية، في حين أن الجمهور اليهودي يرفضها. وعند الإجابة عن سؤال مباشر

بشأن تحويل إسرائيل من دولة يهودية إلى "دولة الشعبين"، فإن ٩١٪ من العرب يوافقون على ذلك، في مقابل ٩٪ من اليهود.

ويتطرق مؤشر سنة ٢٠٠٨ أيضاً، إلى اتساع الفجوات بين مواقف المجموعتين فيما يتعلق بالقضايا المركزية المطروحة، ولا سيما طبيعة الدولة والحلول المستقبلية المفضلة.[٦] فبحسب هذا المؤشر، فإن أقلية ضئيلة من المواطنين الفلسطينيين تتقبل إسرائيل كدولة صهيونية، أي كدولة جميع اليهود في العالم (١٩٪)، بينما يوافق ٩٥٪ من المواطنين اليهود على أن من حق إسرائيل أن تحافظ على أغلبية يهودية. ويعرض اليهود موقفاً صهيونياً قاطعاً، في حين يرفض العرب، بحسب سموحا، المكوِّنات الصهيونية للدولة.

وفي ضوء النتائج المذكورة أعلاه، تتضح مضامين إجماع جديد في صفوف الجمهور الفلسطيني في كل ما يتعلق بطبيعة العلاقة مع الدولة الإسرائيلية. وبحسب سموحا، فإن "هذا التوجه يرمز إلى 'تدهور' كبير في مواقف العرب، يُفضي إلى حالة حساسة وقابلة للانفجار في تعاملهم مع الدولة؛ وثائق الرؤيا العربية... تعكس حقاً المصلحة الحقيقية للمواطنين العرب في تحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية" (سموحا ٢٠٠٧).

٢ ـ الدائرة الإسرائيلية

بالإضافة إلى النقاش الدائر على صوغ إجماع سياسي جديد في صفوف الجمهور اليهودي، سنعرض في هذا القسم، وبصورة عامة، أحداثاً مركزية جرت في الأعوام الأخيرة، وتتعلق بتعامل الدولة والأغلبية اليهودية مع الفلسطينيين في إسرائيل في ثلاثة مستويات مركزية هي: السياسة الحكومية؛ سنّ القوانين؛ سلوك مواطنين يهود تجاه الفلسطينيين في إسرائيل؛ وهذه المستويات الثلاثة تُجسد الإجماع الجديد. وسيتم التركيز على أحداث بارزة حظيت بصدى إعلامي كبير في صفوف السكان جميعاً.

أ ـ تصميم إجماع صهيوني جديد:

منذ حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، يتواصل انجراف الجمهور اليهودي نحو اليمين (سموحا ٢٠٠٨)، وبحسب آريان وشمير (٢٠٠١)، فإن هذا الانجراف تجسد في انتخابات ١٩٧٧، وهو يتواصل منذ ذلك الحين، على الرغم من أن تجسده السياسي لامس، أساساً، قضية الأراضي المحتلة ومسألة السلم والأمن، لكنه لم يلامس مسألة طابع إسرائيل كدولة يهودية، ولا محاولات إدراج هذا الطابع في القوانين وإكسابه شرعية قانونية ونظرية. لقد شكلت التحولات في المنظومة السياسية والاجتماعية الإسرائيلية منذ سنة ١٩٧٧، أرضية خصبة لنمو إجماع قومي جديد في صفوف السكان اليهود في إسرائيل منذ نهاية التسعينيات واندلاع انتفاضة الأقصى في سنة ٢٠٠٠، ووُصف هذا الإجماع الجديد بـ "الهيمنة الصهيونية اليمينية الجديدة" (Rouhana & Sultany 2003, p. 5). وانعكست هذه الهيمنة في مستويات عدة، منها: التشديد على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل؛ تقوية الوعي بالتهديد الخارجي؛ التشكيك في إمكان التوصل إلى حل للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي؛ إعادة تصميم حدود المواطَنة الممنوحة للفلسطينيين في إسرائيل. وهذه النزعات يفسرها بيليد ونافوت كخطوات في اتجاه نظام حكم أغلبي (أي حكم الأغلبية) غير ديمقراطي (بيليد ونافوت ٢٠٠٥، ص ١٧٦)، بينما يرى باحثون آخرون أن الثقافة السياسية التي أُنتجت في إسرائيل منذ أواسط التسعينيات هي ثقافة محافظة جديدة، صقرية أمنية، وليبرالية اقتصادية (Ben-Porat 2005).

وتشير استطلاعات الرأي إلى أن هذا الإجماع كان حاضراً في المعارك الانتخابية الأخيرة (شمير وفينتورا وآريان وكيدار ٢٠٠٨)، وهو يتجسد في اتفاق واسع في صفوف الجمهور اليهودي على إقامة دولة فلسطينية كشعار، من دون إضفاء مضمون فعلي عليها، وعلى معارضة تقسيم القدس، وعلى تأييد الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية.

ب ـ السياسة الحكومية:

شكلت السياسة الحكومية تجاه الجمهور العربي في فترة حكومة أولمرت، وبأكثر من مفهوم، استمراراً للسياسة التمييزية التي تعاظمت منذ سنة ٢٠٠٠. ومن القضايا التي حظيت بصدى جماهيري وإعلامي واسع في صفوف الجمهور الفلسطيني في الأعوام الأخيرة، إغلاق ملفات التحقيق ضد أفراد الشرطة المتهمين بقتل ١٣ شاباً عربياً في صدامات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أوصى قسم التحقيق مع أفراد الشرطة ("ماحاش") بإغلاق جميع الملفات،[٧] وقد عزز هذا القرار عدم ثقة الفلسطيني بأجهزة فرض القانون في إسرائيل، وخصوصاً بقوات الأمن والشرطة. وفي ضوء موجة الاحتجاج الحادة، أعلن رئيس "ماحاش"،[٨] وبالتنسيق مع المستشار القضائي للحكومة، نيته فحص توصيات واستنتاجات "ماحاش" مجدداً، وفي سنة ٢٠٠٨، قرر "ماحاش" عدم الشروع في اتخاذ إجراءات جنائية ضد أفراد الشرطة.[٩]

ج ـ عملية التشريع:

لقد تنامى في الأعوام الأخيرة، سنّ القوانين التي ترمي إلى تثبيت المكانة السياسية والقانونية المتدنية للسكان الفلسطينيين في إسرائيل. وعلى الرغم من أن سنّ القوانين التمييزية ليس أمراً جديداً في المشهد البرلماني الإسرائيلي، فإن حدة التمييز في القوانين الجديدة، وتضييق حيز العمل السياسي والمدني الذي يُستشف منها، هما الأمر الجديد. وسنذكر فيما يلي، أبرز القوانين التي سُنّت في الأعوام الأخيرة:

تعديل قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل ـ ٢٠٠٢: يمنع القانون مواطني إسرائيل الفلسطينيين من ممارسة حقهم في الحياة العائلية في بلدهم. وعلى الرغم من الادعاء أن التعديل أُدرج لدوافع أمنية، فإن الحكومة لم تُخْفِ أهدافه الديموغرافية التي تعتبر الفلسطينيين في إسرائيل تهديداً وخطراً على طابع الدولة اليهودي.

قانون المواطَنة (تعديل رقم ٩) ـ ٢٠٠٨: تستطيع الدولة بواسطة هذا التعديل سحب المواطَنة بذريعة الإخلال بالولاء للدولة، وهو فعل يجري تعريفه على نحو فضفاض للغاية.

تعديل قانون الأساس ـ الكنيست (التعديل رقم ٣٩) (مرشح مَكَثَ في دولة عدو على نحو غير قانوني): يلغي هذا التعديل حق مواطن إسرائيلي في التنافس في الانتخابات البرلمانية إذا زار، في الأعوام السبعة الأخيرة قبل التنافس، ومن دون موافقة وزير الداخلية، إحدى الدول التي تُعرَّف في القانون الإسرائيلي كدولة عدو، وجميعها على الإطلاق دول إسلامية أو عربية.

ولا يمكن التقليل من تأثير هذه القوانين والتصريحات في مواقف كل من الجمهور الإسرائيلي والمواطنين الفلسطينيين، فشرعية المس بالفلسطينيين ستتعزز لدى الجمهور الإسرائيلي، أمّا بالنسبة إلى الفلسطينيين، فإن الرسالة التي تبثها هذه القوانين هي تقليص إمكان تأثيرهم من خلال المشاركة السياسية في إسرائيل. وهذه الرسالة تعزز الشعور بالتهديد والعدائية اللذين تعبّر عنهما الدولة ومؤسساتها.

د ـ مظاهر كراهية وعنصرية تجاه السكان الفلسطينيين:

في هذا القسم، سنسلط الضوء على حدثين كان لهما في الأعوام الأخيرة، صدى إعلامي واسع، وتركا بصمات على الجمهور الفلسطيني برمته؛ الحدث الأول هو مجزرة شفاعمرو، والثاني هو الصدامات بين اليهود والعرب في عكا.

"جئت لأقتل عرباً" ـ كانت تلك هي الكلمات الأخيرة التي تفوّه بها الجندي عيدِن ناتان ـ زادا بعد قتله أربعة مواطنين عرباً كانوا ضمن ركاب الحافلة التي ركبها الجندي، والتي كانت تسير على خط حيفا ـ شفاعمرو، ولم يتمكن بعض المسافرين من السيطرة عليه وإردائه قتيلاً، إلاّ بعد أن فرغ مخزن بندقيته وحاول تبديله.[١٠] ومع أن هذه المجزرة هي عمل فردي، ونتاج لبيئة التسامح تجاه قتل العرب،[١١] إلاّ إنها ساهمت في تنامي

التوتر بين الفلسطينيين والأغلبية اليهودية والدولة، وخصوصاً بعد إهمال الدولة لعائلات الضحايا، وتعنُّت النيابة العامة وإصرارها على محاكمة سبعة من سكان شفاعمرو بتهمة قتل الجندي.

أمّا فيما يتعلق بعكا، فقد وقع فيها قبل الانتخابات بعام، صدامات بين مواطنين عرب ويهود، وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر (الذي يصادف "يوم الغفران" اليهودي)، اندلعت أعمال عنف على خلفية مهاجمة حشد من اليهود لشاب عربي من سكان المدينة كان يقود سيارته في حي مختلط في المدينة عشية "يوم الغفران". وتطور هذا الحادث إلى هجمات واسعة شنّها سكان يهود على بيوت وأحياء عربية في المدينة، وتواصلت الهجمات على السكان العرب بضعة أيام، وأسفرت عن وقوع إصابات عديدة وإضرام النار في المركبات والممتلكات والبيوت.[١٢]

وساهمت أحداث عكا في تفاقم الهجمات الكلامية على وجود السكان العرب في مدن مختلطة أُخرى، وفي بلدات يقطنون فيها. ففي يافا مثلاً، كُتبت شعارات "الموت للعرب" على جدران في الأحياء العربية،[١٣] كما أن زئيف هارتمان (المرشح لرئاسة البلدية في نتسرات عيليت)، صرّح أن وجود العرب في المدينة يشكل مشكلة يجب معالجتها.[١٤]

هـ ـ محاولات شطب أحزاب عربية:

في ٤ كانون الثاني/يناير، قُدمت ثلاثة طلبات إلى لجنة الانتخابات المركزية لشطب حزب "التجمع الوطني الديمقراطي"، وطلبٌ واحد لشطب "القائمة العربية الموحدة ـ القائمة العربية للتغيير"، وقد قررت هذه اللجنة شطب القائمتين، على الرغم من موقف المستشار القانوني للحكومة المعارض لشطبهما،[١٥] إلاّ إن المحكمة العليا قامت بإلغاء قرارها. وهذه المحاولة لشطب الحزبين العربيين تعكس ـ مرة أُخرى ـ محاولة تضييق حيّز عمل الفلسطينيين السياسي في إسرائيل، وإخضاعه لقوانين اللعبة التي تمليها الأغلبية اليهودية.

و ـ اشتراط المواطَنة بالولاء:

شكلت المعركة الانتخابية الأخيرة تربة خصبة لمجموعة من الدوائر في المجتمع الإسرائيلي لمهاجمة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، وكان عضو الكنيست ليبرمان وحزبه "إسرائيل بيتنا" من قادة هذا الهجوم. وقد دفع الحزب بمسألة اشتراط المواطَنة بالولاء إلى رأس سلم أفضليات الحملة الانتخابية، وذلك من أجل القيام بإعادة تعريف مواطَنة الجمهور العربي من خلال الاشتراط عليه توقيع تصريح ولاء لإسرائيل كدولة يهودية وصهيونية.[١٦]

ووعد ليبرمان بأن حزب "إسرائيل بيتنا" سيعمل في الكنيست المقبل على "سنّ قانون المواطَنة... [الذي] سيُلزم كل مواطن توقيع تصريح ولاء للدولة اليهودية، ومبادئها وقوانينها. وكل مَن يرفض القيام بذلك سيفقد حقه في الاقتراع والترشح."[١٧] وقد قَبِل حزبا "الليكود" و"كديما" هذا الموقف خلال المفاوضات الائتلافية التي أُجريت مع حزب "إسرائيل بيتنا" بعد الانتخابات، وعلى هذا النحو، فإن ليبرلمان يجسد مبادئ الإجماع الصهيوني الجديد الذي أشار إليه روحانا وصالح وسلطاني (٢٠٠٤).

٣ ـ الدائرة الخارجية

بعد فترة وجيزة من انتخابات ٢٠٠٦، اندلعت حرب لبنان الثانية التي عمّقت، قومياً ومدنياً، الفجوة بين الدولة والمواطنين الفلسطينيين. فعلى المستوى القومي، اعتبر معظم المواطنين الفلسطينيين أن هذه الحرب جريمة، فبحسب نتائج استطلاع في صفوف المواطنين الفلسطينيين أُجري بعد أسبوع من بداية الحرب، رأى ٥٠٪ منهم أن سلوك الجيش الإسرائيلي يشكل جرائم حرب تستوجب المحاكمة،[١٨] كما أن ٣٢٪ منهم اعتبروا أن إسرائيل هي المسؤولة عن الحرب، في مقابل ١٦٪ اعتقدوا أن حزب الله هو من يتحمل المسؤولية. وقال ٤٥٪ من المستطلَعين إن نتائج الحرب سترفع من معنويات المواطنين الفلسطينيين

في إسرائيل، بينما قال ١٩٪ إن الحرب ستجعل معنوياتهم في هبوط. أمّا على المستوى المدني، فقال ٦٧٪ من المستطلَعين إن إسرائيل لم تُولِ السكان الفلسطينيين في شمال البلد الاهتمام الكافي على النحو الذي اهتمت فيه بالسكان اليهود. وهكذا، فإن المواطنين الفلسطينيين لم يتبنوا الرواية الرسمية في إسرائيل، وكان من جرّاء ذلك أن برزت التناقضات في المواقف السياسية للمجموعتين السكانيتين.

الحرب على غزة: من المميزات المركزية للمعركة الانتخابية الأخيرة تزامنها مع الحرب على غزة، فقد أبرز هذا الحدث ـ أكثر من سواه ـ فجوة الولاءات القومية بين السكان الفلسطينيين من جهة، والأغلبية اليهودية والدولة من جهة أُخرى، وكان له إسقاطات قوية على المعركة الانتخابية.

فمع بدء الهجوم الجوي على قطاع غزة في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى ضوء المعلومات عن الأعداد الكبيرة للقتلى، انطلقت موجة من الاحتجاجات في صفوف الجمهور الفلسطيني في إسرائيل، ومع تواصل الحرب وورود مزيد من صور الدمار والقتل، تعززت الأعمال الاحتجاجية وبلغت ذروتها في التظاهرة الجماهيرية الأكبر في تاريخ الفلسطينيين في إسرائيل التي جرت في مدينة سخنين، وشارك فيها ما يربو على ١٥٠ ألف متظاهر.[١٩]

وفي المقابل، دعم المواطنون اليهود الحرب بأغلبية مطلقة، إذ أيّد ٩٤٪ منهم الحرب، كما أن ٩٢٪ سوّغوا القصف الجوي على غزة، بينما عبّر المواطنون الفلسطينيون، في معظمهم (٨٥٪)، عن رفضهم الحرب.[٢٠] وتميز بعض ردات الفعل في صفوف الأغلبية اليهودية على مواقف الجمهور العربي بالحدة، وطالب كثيرون السكان الفلسطينيين بالتنحي جانباً وعدم التعبير عن معارضتهم للحرب أو التماثل مع أبناء شعبهم.[٢١] ونكتفي هنا بالتطرق إلى خطاب زعيم المعارضة آنذاك، رئيس الحكومة الحالية بنيامين نتنياهو، في الجلسة الخاصة التي عُقدت في الكنيست في ٢٠٠٨/١٢/٢٩، لمناقشة الحرب، فقد وجّه إلى المواطنين الفلسطينيين التهديد والوعيد قائلاً: "وللمتطرفين أقول: حذارِ ثم حذارِ، سنضرب بيد من حديد مؤيدي 'حماس' داخلنا... نطالب جميع مواطني إسرائيل بالولاء الكامل للدولة."[٢٢]

وفي موازاة التهديدات التي أطلقها سياسيون في اتجاه الجمهور العربي، عملت الشرطة الإسرائيلية على قمع نشاطات الجمهور الفلسطيني الاحتجاجية، وأرسلت التهديدات للقادة الفلسطينيين، واستدعت بعضاً منهم للتحقيق و"حذرتهم"، مطالبة إياهم بأن يقوموا بلجم التظاهرات والأعمال الاحتجاجية.[٢٣] وبحسب معطيات الشرطة، جرى اعتقال ٧٦٣ متظاهراً وشاباً عربياً خلال فترة الحرب، وكان ٢٤٤ منهم من الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة بعد.[٢٤]

لقد كان لهذه الحرب أبلغ الأثر في العلاقات بين الأحزاب والمواطنين اليهود، وبين السكان والأحزاب العربية في إسرائيل، وكان لها دور كبير في تعزيز العداء المتبادل.

ثانياً: نتائج مركزية للانتخابات في المجتمع العربي

عرضنا أعلاه التطورات في الدوائر الثلاث التي تؤثر في المواقف السياسية، وفي السلوك السياسي لدى المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، وشددنا على الكيفية التي أثرت فيها التطورات والتفاعلات في الدوائر الثلاث، في ثلاث نزعات أساسية في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، وهي: تشكُّل "إجماعَيْن" متناقضين؛ تعزز الوعي بالصراع في شأن مسألة الدولة اليهودية؛ ارتفاع العدائية المتبادلة بين دولة إسرائيل والمواطنين الفلسطينيين؛ وهذه النزعات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلوك السياسي والانتخابي للمواطنين الفلسطينيين. وسيتم التركيز على ثلاث نتائج مركزية للانتخابات الأخيرة في صفوف الجمهور العربي، وهي: التراجع الكبير في نسبة الاقتراع للأحزاب الصهيونية؛ مزيد من الوضوح في الفوارق

بين تيارين مركزيين في السياسة العربية ("الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" و"التجمع الوطني الديمقراطي")؛ انتخاب امرأة عضواً في الكنيست على قائمة حزب عربي؛ وفيما يلي عرض موجز للنتائج المركزية لانتخابات الكنيست الثامن عشر.

١ ـ نتائج عامة

عشية انتخابات الكنيست الثامن عشر، بلغ عدد أصحاب حق الاقتراع في صفوف المواطنين الفلسطينيين نحو ٦٠٠ ألف شخص[٢٥] شكّلوا ١١٪ من مجموع المقترعين، وقد حصلت الأحزاب العربية مجتمعة على ٨٢٪ من مجموع الأصوات العربية، وحازت ١١ مقعداً هي أكبر عدد لمقاعد برلمانية تحرزه الأحزاب العربية على الإطلاق. وترافق ارتفاع قوة الأحزاب العربية والتراجع الكبير في الاقتراع للأحزاب الصهيونية، مع استمرار نزعة التراجع في نسب الاقتراع في صفوف الجمهور الفلسطيني في إسرائيل، لكن نسبة الاقتراع لم تتراجع إلا ٣٪ فقط ـ مقارنة بانتخابات ٢٠٠٦.

الجدول رقم ١: نسبة الاقتراع القطرية، وأيضاً في صفوف الفلسطينيين، لانتخابات الكنيست الأول والثاني والثالث، ثم منذ سنة ١٩٩٦

السنة	نسبة الاقتراع العامة	نسبة اقتراع العرب
١٩٤٩	٨٦,٩	٦٩,٣
١٩٥١	٧٥,١	٨٥,٥
١٩٥٥	٨٢,٨	٩١,٠
١٩٩٦	٧٧,٠	٧٩,٣
١٩٩٩	٧٨,٧	٧٥,٠
٢٠٠٣	٦٧,٨	٦٢,٠
٢٠٠٦	٦٣,٥	٥٦,٣
٢٠٠٩	٦٤,٧	٥٣,٦

المصدر: النتائج حتى سنة ٢٠٠٦ مأخوذة من برنامج كونراد أديناور للتعاون اليهودي ـ العربي. أمّا نتائج سنة ٢٠٠٩، فهي من معطيات لجنة الانتخابات المركزية[٢٦]

لم يحدث تغيير ذو أهمية في توزيع الأصوات للأحزاب العربية في انتخابات ٢٠٠٩ مقارنة بانتخابات ٢٠٠٦، فالمعطيات في الجدول رقم ٢، تُظهر أن "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" زادت قوتها وفازت بأربعة مقاعد، في مقابل ثلاثة في انتخابات الكنيست السابع عشر، كما أن "القائمة العربية الموحدة" و"التجمع الوطني الديمقراطي" حافظا على قوتيهما، إذ حصلت "القائمة العربية" على أربعة مقاعد، أمّا "التجمع" فحصل على ثلاثة مقاعد. وقد اعتُبر فوز "التجمع الوطني الديمقراطي" بثلاثة مقاعد إنجازاً، ذلك بأنه شارك في الانتخابات من دون مؤسسه عزمي بشارة الذي غادر البلد بسبب اتهامه بنقل معلومات إلى العدو خلال حرب لبنان الثانية، فضلاً عن أنه ("التجمع") نجح في إدخال أول امرأة عربية إلى الكنيست على قوائم حزب عربي. وفي الإجمال، فإن الأحزاب العربية نجحت في زيادة عدد المقترعين لها ونسبتهم.

الجدول رقم ٢: توزيع نسب الاقتراع بين الأحزاب العربية منذ سنة ١٩٩٩

السنة	الجبهة الديمقراطية	القائمة العربية الموحدة	التجمع الوطني الديمقراطي
١٩٩٩	٢١,٣	٣٠,٦	١٦,٨
٢٠٠٣	٢٦,٠	١٨,٠	٢٠,٠
٢٠٠٦	٢٤,٣	٢٧,٤	٢٠,٢
٢٠٠٩	٢٩,٦	٣٠,٣	٢٢,٢

المصدر: روحانا وصالح وسلطاني (٢٠٠٤)؛ أمّا نتائج سنة ٢٠٠٦، فهي من برنامج كونراد أديناور للتعاون اليهودي ـ العربي. وقد احتسب المؤلفون نتائج سنة ٢٠٠٩ من معطيات لجنة الانتخابات المركزية

٢ ـ تراجع كبير في الاقتراع للأحزاب الصهيونية

لقد تراجعت نسبة الاقتراع للأحزاب الصهيونية، في انتخابات ٢٠٠٩، إلى أدنى مستوياتها، وبلغت ١٨٪ من مجمل المقترعين العرب.

الجدول رقم ٣: توزيع الاقتراع بين الأحزاب العربية والأحزاب الصهيونية منذ انتخابات ١٩٩٢

السنة	غير عربية	عربية
١٩٩٢	٥٣,٣	٤٧,٧
١٩٩٦	٣٣,٦	٦٧,٣
١٩٩٩	٢٩,٤	٧٠,٦
٢٠٠٣	٢٩,٤	٧٠,٦
٢٠٠٦	٢٨,٠	٧٢,٠
٢٠٠٩	١٧,٩	٨٢,١

المصدر: نتائج سنتَي ١٩٩٩ و٢٠٠٣ مأخوذة من روحانا وصالح وسلطاني (٢٠٠٤)، ومن إيلي ريخيس (٢٠٠٩). وقد احتسب المؤلفون النتائج من معطيات لجنة الانتخابات المركزية

إن مقارنة نتائج الانتخابات الأخيرة بنتائج المعارك الانتخابية السابقة تشير إلى تراجع متواصل في نسبة أصوات العرب التي تُمنح للأحزاب الصهيونية، وقد فُسر هذا التراجع بأنه تعبير عن اقتراع الهوية في صفوف الجمهور العربي (Rouhana 1986)، هذا الاقتراع الذي يتعزز كلما تصاعد التوتر بين إسرائيل من جهة، والفلسطينيين والعالم العربي من جهة أُخرى (روحانا وصالح وسلطاني ٢٠٠٤). وساهم في هذا التراجع، في أثناء انتخابات ٢٠٠٩، تعزُّز اليمين المتطرف في إسرائيل، والتحولات التي طرأت على الدائرة الإسرائيلية، بالإضافة إلى تولّد إجماع فلسطيني جديد. هذه التغييرات تفسر ـ في اعتقادنا ـ التراجع الكبير في نسبة المقترعين العرب للأحزاب الصهيونية، وصولاً إلى نسب ضئيلة جداً في كثير من المدن والقرى العربية، ومنها المدن والقرى الكبيرة (انظر مثلاً، الجدول رقم ٤ أدناه). إن أغلبية المقترعين للأحزاب الصهيونية جاءت من القرى الدرزية، وبدرجة أقل من القرى البدوية في الجليل ـ كما يظهر في الجدول رقم ٥.

الجدول رقم ٤: نتائج الاقتراع في بعض المدن والقرى العربية التي فازت فيها الأحزاب العربية بأكثر من ٩٠٪

البلد	أحزاب صهيونية
باقة ـ جتّ	٥,٦
الناصرة	٥,٤
كفر ياسيف	٥,٤
كفر كنّا	٥,٥
الشاغور	٥,٤
عين ماهل	٥,١
اللقيّة	٤,٣
الطيرة	٤,٢
دبّورية	٤,١
طمرة	٤,١
عرعرة ـ النقب	٤,١
قلنسوة	٢,٨
الطيّبة	٢,٦
سخنين	٢,٦
أمّ الفحم	٢,٠
صندلة	١,٥
كوكب أبو الهيجا	١,١
كابول	١,١
رمّانة	١,٠

المصدر: احتسب المؤلفون النتائج من معطيات لجنة الانتخابات المركزية

الجدول رقم ٥: بلدات عربية حصلت فيها الأحزاب الصهيونية على أكثر من ٦٠٪

البلدة	المجموع ٪
البقيعة	٦٥,٧
عرب العرامشة	٦٧,٦
كسرى ـ سميع	٦٧,٥
بيت جن	٧٥,٨
يركا	٨١,٠
مدينة الكرمل	٨١,٨
عين الأسد	٨٦,٧
جولس	٨٩,٥
يانوح ـ جتّ	٩١,٨
حرفيش	٩١,٤
ساجور	٩٢,٩

المصدر: احتسب المؤلفون النتائج من معطيات لجنة الانتخابات المركزية

هذه النتائج تشكل استمراراً للنزعة التي لوحظت في انتخابات ٢٠٠٦، وربما ترمز في انتخابات ٢٠٠٩ إلى انتهاء الاقتراع للأحزاب الصهيونية في صفوف الجمهور العربي (باستثناء البلدات الدرزية وبلدات بدوية في الشمال ـ والمشترك بينهما هو الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي). وفي الإمكان مقارنة هذه الظاهرة بانتهاء مرحلة القوائم العربية المرتبطة بأحزاب السلطة في مطلع الثمانينيات.

II ـ التحول الثاني: بين اليسار الإسرائيلي والتيار الوطني المناهض للصهيونية

إن الإجماع الجديد الذي تكوّن في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، وكما وضّحنا في الجزء الأول من المقال، لا يتجسد فكرياً في برامج الأحزاب العربية الانتخابية، ففي بعض الحالات، وهذا ما سنراه لاحقاً، ظهر تعارض بين الالتزامات الأيديولوجية لبعض الأحزاب وبين مركبات أساسية للإجماع الجماهيري. وقد ساهمت المعركة الانتخابية في تبيان الفوارق الفكرية بين الأحزاب العربية، فعلى الرغم من الاتفاق الواسع في صفوف الأحزاب العربية على موضوعات سياسية مركزية، فإنه يمكن القول إن الانتخابات الأخيرة ـ أكثر من أي انتخابات مضت ـ أظهرت فوارق مركزية بين الحزبين اللذين يتبوّآن مركز الصدارة في النقاش الفكري في صفوف النخب السياسية الفلسطينية في إسرائيل، وهما: "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"، و"التجمع الوطني الديمقراطي".

وسنركز في هذا الجزء من المقال، على هذه الفوارق، وسنُقصي عن النقاش "القائمة العربية الموحدة"، المكونة من ثلاثة أحزاب ("الحركة الإسلامية ـ الشق الجنوبي"؛ "الحزب العربي الديمقراطي"؛ "الحركة العربية للتغيير")، والتي تشكل "الحركة الإسلامية" عمودها الفقري. فهذه القائمة تمثل طرحاً سياسياً يختلف عن طرح الحزبين العربيين الآخرين بالتشديد على البعد الإسلامي (غانم وأوساتسكي ـ لازار ٢٠٠١)، وبالنهج والخطاب البراغماتي، كما يمكن القول إنها، وعلى الرغم من أنها تتنافس على أساس تمثيل هوية عربية إسلامية، فإنها تحمل ميولاً وسطية وذرائعية قوية.[٢٧] بالإضافة إلى ذلك، لم تنشر القائمة برنامجاً سياسياً مشتركاً لمركباتها، وهذا ربما يشير إلى منهج أيديولوجي يمكن التطرق إليه،[٢٨] في حين أن جوهر التجديد في المعركة الانتخابية الأخيرة هو الوضوح الفكري داخل "التجمع الوطني الديمقراطي" و"الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"، وعملية التفاضل فيما بينهما. وهذا الوضوح يُظهر أيضاً، الفارق بين هذين الحزبين، وبين "القائمة العربية الموحدة".

إن "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"، وبخلاف "التجمع الوطني الديمقراطي"، تحاول في الفترة الأخيرة تبوُّؤ مكانة شرعية داخل الخريطة السياسية الإسرائيلية، وعليه، فإنها تموضع نفسها بالتدريج ـ لكن بخطى وثيقة ملموسة ـ كجزء من نسيج المجتمع والسياسة الإسرائيليين، وهي تتوجه ـ بهذا المفهوم ـ إلى الاندماج في الخريطة السياسية كحزب إسرائيلي مثل غيرها من الأحزاب.

وإذا تواصل هذا المسار، فإن ذلك من شأنه تغيير وجه "الجبهة"، وتغيير وجه السياسة العربية في إسرائيل، إذ مع أن "الجبهة" و"التجمع" يعملان كحزبين داخل البرلمان والسياسة الإسرائيليين، إلاّ إنهما، في الواقع الفلسطيني في إسرائيل، لا يصرحان أمام الناخب العربي بأنهما يشكلان جزءاً لا يتجزأ من النسيج السياسي الإسرائيلي. فهذا التصريح يتصادم مع الواقع الذي لا "يستبطن" فيه الفلسطينيون، في معظمهم، الهوية الإسرائيلية، ولا يعتبرون أنفسهم جزءاً من "الجمهور الإسرائيلي" وطموحاته السياسية، وإنما فلسطينيين مواطنين في دولة إسرائيل، وجزءاً لا يتجزأ من المجتمع الأخلاقي الفلسطيني المشترك للعالم العربي وطموحاته السياسية. فعلى سبيل المثال، من النقاط التي يأخذها مؤيدو "التجمع" وآخرون على مؤيدي "الجبهة"، أن "الحزب الشيوعي الإسرائيلي" ("ماكي") ـ الذي يشكل جوهر "الجبهة" الأيديولوجي والسياسي ("راكاح" سابقاً) ـ هو حزب إسرائيلي يرفع علم دولة إسرائيل في مؤتمراته، ويستخدم العبرية لغةً في اجتماعات مؤسساته، بل إن حتى اسمه يشتمل على صفة "الإسرائيلي" في داخله. ومن هنا، وعلى الرغم من أن أحد المركبات المركزية في هوية "الجبهة" هو كونها حزباً ثنائي القومية، فإنها ("الجبهة") تمتنع من إبراز حقيقة كونها جزءاً من النسيج السياسي والاجتماعي الإسرائيلي أمام المجتمع العربي.

في المقابل، فإن "التجمع"، ومن خلال مواقفه وخطابه داخل الكنيست وفي كل ما يتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، يعزز موقعه خارج النسيج السياسي الإسرائيلي، ويُبعد احتمال تصنيفه كحزب إسرائيلي من حيث الجوهر والهوية. فهو لا يرغب في الاندماج في النسيج السياسي الإسرائيلي، ولا حتى كمعارضة، على الرغم من تشديده على أنه يعمل داخل الواقع الإسرائيلي، وإنما يشجع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل على أن يكون لهم دور في الصراع، كعرب فلسطينيين، وخصوصاً في النضال ضد الصهيونية، ويبحث لهم عن موقع ملائم في النسيج القومي الفلسطيني والعربي العام في الصراع بين الشعب الفلسطيني والصهيونية؛ لكن هذا الحزب لم يحدد بعدُ دور الفلسطينيين مواطني إسرائيل، ولا موقعهم في هذا النسيج، ولا سيما في ضوء انشغال النواة التنظيمية للحزب بانتخابات الكنيست الإسرائيلي.

إن "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" هي حزب يهودي ـ عربي في جوهره ومؤسساته ومقترعيه، وهي تشترك مع الأحزاب العربية الأُخرى، بقواسم تحظى بنوع من الإجماع، مثل: المعارضة الصارمة لاحتلال إسرائيل الأراضي في سنة ١٩٦٧، ودعم النضال الفلسطيني لتحرير الأرض وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية؛ تأييد عودة اللاجئين الفلسطينيين؛[٢٩] مواقف مناهضة للصهيونية؛[٣٠] معارضة مفهوم دولة الشعب اليهودي؛[٣١] المساواة الكاملة والحقوق القومية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل؛ لكن فيما عدا هذا الإجماع، فإن ثمة فوارق جوهرية بين "التجمع الوطني الديمقراطي" و"الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"، تعود جذورها في اعتقادنا إلى دعم "الحزب الشيوعي في أرض إسرائيل" لقرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، وإلى التصور الذاتي للحزب الشيوعي الإسرائيلي منذ بدايته كحزب إسرائيلي. وتتجسد هذه الفوارق ـ من جملة ما تتجسد فيه ـ في: تبنّي "الجبهة" مبدأ "دولتين لشعبين"، في حين يؤيد "التجمع" مبدأ الدولتين لكن ليس "لشعبين"، وإنما دولة فلسطينية في الأراضي التي احتُلت في سنة ١٩٦٧، ودولة جميع مواطنيها في حدود سنة ١٩٤٩؛ تأييد "الجبهة" عملية السلام والتسوية السياسية بحسب منظور السلطة الفلسطينية، بينما يتبنى "التجمع" موقفاً مستقلاً يتحدد وفقاً لاعتبارات المصالح القومية الفلسطينية كما يراها الحزب، حتى لو تناقضت تلك المصالح مع مواقف السلطة الفلسطينية؛[٣٢] معارضة "الجبهة" مبدأ ثنائية القومية داخل إسرائيل أو على مساحة فلسطين الانتدابية،[٣٣] في حين يدعم "التجمع"

فكرة ثنائية القومية داخل إسرائيل، ويبدي انفتاحاً فكرياً لتوسيع رقعة هذه الثنائية؛ تتموضع "الجبهة" كحزب يسار إسرائيلي، بينما يموضع "التجمع" نفسه كجزء من الحركة القومية الفلسطينية والتيار القومي في العالم العربي. وسنسلط الضوء، في هذا المقال، على هذا الفارق الأخير، وسنصف من خلاله الفوارق الجوهرية في الأجندة السياسية، وسلّم أفضليات كل من الحزبين ـ كما انعكس في انتخابات ٢٠٠٩، وفي النقاشات الدائرة قبل هذه الانتخابات وبعدها.

الموقع في الخريطة السياسية الإسرائيلية

"نبني يساراً جديداً" ـ هذا هو الشعار المركزي الذي طرحته "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" في انتخابات ٢٠٠٩، وخصوصاً عند توجهها إلى الناخب اليهودي، وهو يشير، أكثر من أي تصريح مباشر أو غير مباشر، إلى الموقع الذي تريده "الجبهة" لنفسها، وهو الجانب اليساري من الخريطة السياسية الإسرائيلية. إن "الجبهة" ترغب في بناء يسار إسرائيلي جديد على أنقاض وأطلال اليسار الإسرائيلي الذي تفتت في انتخابات ٢٠٠٩، وقد حُددت هذه المهمة قبل الانتخابات،[٣٤] ثم بادرت "الجبهة" فوراً بعدها، إلى عقد مؤتمر لناشطين ومجموعات يسارية إسرائيلية، ومنظمات سلام ومساواة، من أجل إقامة جبهة يسار جديدة،[٣٥] وتم توجيه الدعوة أيضاً إلى الأحزاب العربية وإلى حزب "ميرتس".[٣٦] وبحسب ناشطين في "الجبهة"، فإن اليسار الإسرائيلي الجديد يجب أن يؤسَّس على "نقد اليسار الإسرائيلي القديم المتفكك وتناقضاته البنيوية، ويجب بناؤه كيسار يهودي ـ عربي، بحيث تقف الجبهة في مركزه"،[٣٧] لكن ثمة نقاشات جدية داخل "الجبهة" بشأن تركيبة هذا اليسار وجدول أعماله، ويُعتبر الاتفاق على المبادئ الأساسية لـ "الديمقراطية، والسلام، والمساواة، والعدل الاجتماعي والبيئي" حدود هذا اليسار الجديد.[٣٨] إذاً، تتعامل الجبهة مع نفسها كـ "حزب اليسار الأساسي في إسرائيل"، وكقائدة محتملَة أو فعلية لليسار الإسرائيلي، وحتى كقلب اليسار الجديد،[٣٩] كما أنها تعتبر نفسها "صاحبة الطرح والأفكار اليسارية الوحيدة في الدولة"،[٤٠] وذلك بحسب عضو الكنيست دوف حنين.

ويمكن لليسار الإسرائيلي الجديد، الذي ستكون "الجبهة" في مركزه، أن يضم ناشطين يهوداً من أحزاب صهيونية، كما يمكن أن تجري، داخل "الجبهة"، نقاشات داخلية بين مؤيدين ومعارضين لأسس الشراكة مع مجموعات أو أفراد من الأحزاب الصهيونية، ولضم تيارات من اليمين الليبرالي.[٤١] بالإضافة إلى ذلك، جرت مداولات بشأن أهمية مسألة البيئة والتشديد الزائد على الـ "أحمر ـ أخضر" أو "الاجتماعي ـ البيئي".[٤٢]

وتبرز كذلك ضرورة التعبير عن مواقف صارمة ضد الاحتلال، ومن أجل منح المواطنين العرب المساواة المدنية والقومية.[٤٣] إن النقاش بشأن الموقع المحتمل لـ "الجبهة" كبديل يساري في السياسة الإسرائيلية ليس جديداً البتة، فقد توجه "الحزب الشيوعي الإسرائيلي" ("ماكي") إلى حزب "مابام" بعد إقامة دولة إسرائيل، عارضاً عليه التعاون على إقامة حركة يسار إسرائيلية، وجرى التعبير عن هذا الموقف بوضوح في المؤتمر الثامن عشر لراكاح في سنة ١٩٦٧، ثم أُجيز في مؤتمر "الحزب الشيوعي الإسرائيلي" الخامس والعشرين. واستناداً إلى قرار المؤتمر، أُقر في جلسة اللجنة المركزية، في ٢٠٠٩/٣/١٣، العمل على بلورة شراكة بين قوى اليسار في إسرائيل، من خلال التغلب على الفوارق والنزاعات الأيديولوجية القائمة فيما بينها، وذلك على أساس برنامج سياسي واضح يتضمن: "دولتين لشعبين في حدود الرابع من حزيران [يونيو] ١٩٦٧؛ معارضة الاحتلال والحروب؛ المساواة التامة للعرب في إسرائيل؛ شراكة يهودية عربية؛ شجب الانغلاق القومي واستنكاره؛ التزام قيم الاشتراكية؛ النضال الاجتماعي والبيئي، والمساواة التامة للنساء."[٤٤]

وفصّل عضو الكنيست، دوف حنين، البرنامج

السياسي الذي حددته اللجنة المركزية لـ "الحزب الشيوعي الإسرائيلي" في الموضوعات الثلاثة التالية:[٤٥]

١ ـ معارضة سياسة الحرب، مع التشديد على معارضة الاحتلال ومعارضة مشروع الاستيطان ودعم السلام الشامل على أساس "دولتين لشعبين".

٢ ـ الدفاع عن الديمقراطية والحريات على أساس الشراكة اليهودية ـ العربية، ويقع في صلب هذه القضية، الخطر المحدق بحقوق العرب في إسرائيل ومكانتهم، وأهمية الشراكة اليهودية ـ العربية بغية ضمان المساواة المدنية والقومية للأقلية الفلسطينية.

٣ ـ دعم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة، مع التشديد على المساواة الاجتماعية للمواطنين العرب والنساء والمجموعات المسحوقة ومناطق الأطراف.

تعي "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" أنها بتبنّيها جدول أعمال كهذا، إنما تسبح ضد التيار في المجتمع والسياسة الإسرائيليين، لكنها تؤمن بأنها تستطيع طرح نفسها كقيادة وبديل من السياسة الإسرائيلية القائمة،[٤٦] وهي تعتقد أن السياسة الإسرائيلية متأزمة في هذه الأيام، وأن ثمة فرصة لاستغلال الأزمة وقيادة معسكر اليسار. ولذا، تشدد اللجنة المركزية لـ "الحزب الشيوعي الإسرائيلي" على أسس البرنامج السياسي،[٤٧] وتنظر إلى اليسار الجديد كمعسكر يمكنه "عرض بديل واضح في جميع المرافق الحياتية. [إن] شراكة يسارية كهذه تستطيع تحقيق القدرة الكامنة في المجتمع بغية بناء يسار جديد يملك التأثير في جميع مجالات الحياة... وتجنيد جميع التيارات التي تطمح إلى إحداث التغيير الاجتماعي."[٤٨] ولهذا، تطرح "الجبهة" برنامجاً واضحاً ومتماسكاً لحزب اليسار، وتعرضه على المجتمع الإسرائيلي.

وكأي حزب ريادي في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، فإن "الجبهة" ستجد نفسها مجبرة على مواجهة التناقضات البنيوية للواقع السياسي، ومنها ما يكمن بين كون "الجبهة" حزباً ينتمي معظم المقترعين له وقياداته إلى الفلسطينيين ممّن لا يتبنون الهوية الإسرائيلية، وبين رغبتها في موضعة نفسها على رأس اليسار الإسرائيلي. وطبعاً، هناك نشاطها السياسي داخل المجتمع العربي، وتسليطها الضوء على البعد القومي في المستويين السياسي والتنظيمي، كمكانتها القيادية في تنظيم لجنة الدفاع عن الأراضي، ولجان الطلاب الجامعيين العرب في السبعينيات، ودورها القيادي في تنظيم يوم الأرض الأول في سنة ١٩٧٦. إن التعامل مع هذه التناقضات يستلزم نقاشاً إضافياً لا يمكن التطرق إليه في هذا المقال، والموضوع الذي يقع في صلب اهتمامنا هنا، هو التطرق إلى الفوارق الفكرية التي ظهرت في المعركة الانتخابية الأخيرة. وسنبرز فيما يلي، مواقف "التجمع الوطني الديمقراطي" من القضايا التي عرضناها، وذلك بغية توضيح هذه الفوارق وإبراز التناقضات التي تُستشف من هذه المواقف.

يعتبر "التجمع" نفسه حركة وطنية فلسطينية وتياراً قومياً عربياً يعمل ضمن شروط المواطَنة الإسرائيلية. وفي حين أن "الحزب الشيوعي الإسرائيلي" ليس لديه تحفظات أيديولوجية على تقبُّل المواطَنة الإسرائيلية كأحد استحقاقات دعمه لقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين، فإن "التجمع" يعتبر تقبُّل هذه المواطنة تسوية تاريخية من جانب الفلسطينيين في إسرائيل، الذين لم يتقبلوها بفرح وحبور، وإنما بغية البقاء في وطنهم. ويَعِي "التجمع" أن عليه "أن يسبح ضد تيار الأسرلة داخل إسرائيل وخارجها، [وهو] تيار يتشكل من عرب [في العالم العربي] يطالبون [الفلسطينيين في إسرائيل] بالتحول إلى إسرائيليين وإلى قوة سلامية إسرائيلية تؤيد التسوية بكل ثمن"،[٤٩] وهو يعتبر "الأسرلة" مساراً يهدد هوية الفلسطينيين في إسرائيل ومستقبلهم. وبحسب "التجمع"، فإن تقبُّل الفلسطينيين الهوية الإسرائيلية كجزء من هويتهم الجماعية ستدفع بهم إلى الاندماج في هامش المجتمع الإسرائيلي، وإلى إضفاء الشرعية على الدولة اليهودية، وعلى الأيديولوجيا الصهيونية،[٥٠]

ومن هنا، فإنه لا يعتقد أن على الفلسطينيين أن يشكلوا جزءاً من اليسار الإسرائيلي في ظل البنية والثقافة السياسيتين في إسرائيل، وخصوصاً في ظل الهيمنة الصهيونية القائمة، وإنما يطمح إلى إيجاد أساس مدني مشترك لليهود والعرب يرتكز على تفكيك البنية الاستعمارية لدولة إسرائيل، وبنائها مجدداً على أساس مناهض للصهيونية.

ويعتقد "التجمع" أن الطموح إلى الانخراط في اليسار الإسرائيلي سيدفع نحو الاندماج في المجتمع والسياسة الإسرائيليين، وأن الخطر الكامن في هذا الاندماج وهمي، لأن إسرائيل لا تضم أمة مواطنين، وإنما تعتبر نفسها دولة لليهود لا تفصل بين الدين والقومية والدولة.[٥١]

وبينما تتعامل "الجبهة" مع البديل الذي تعرضه على المجتمع الإسرائيلي بواسطة اليسار الجديد كبرنامج عمل واقعي (مع إدراك صعوبة تحقيقه)، يتعامل "التجمع" مع برنامج "دولة المواطنين" كبوصلة فكرية للنضال ضد الصهيونية، لا كأداة للمشاركة في السياسة الإسرائيلية. فبحسب "التجمع"، يمكن من خلال برنامج "دولة المواطنين" تحويل مطلب المساواة من أداة اندماج في المجتمع والسياسة في إسرائيل إلى مشروع يمكن بواسطته محاربة الصهيونية.[٥٢]

وتتجسد الفوارق الفكرية بين الحزبين أيضاً، في البرنامج السياسي لكل واحد منهما، وخصوصاً في المادتين الأولى والثانية لأجندة "الجبهة" التي ذُكرت أعلاه، وهما: مقاومة الاحتلال، والدفاع عن الديمقراطية. فيما يتعلق بالمادة الأولى، فإن "الجبهة" تعمل من أجل تحقيق برنامج "دولتين لشعبين"؛ هذا البرنامج الذي يشكل إحدى الركائز الأساسية لـ "الحزب الشيوعي الإسرائيلي"، وبالتالي لـ "الجبهة"، لكن "التجمع" لا يوافق عليه. إن "الجبهة" لا تقبل فكرة "الدولة اليهودية" في إسرائيل، وهي لا توضح مَن هو الشعب الذي تتبع له الدولة داخل الخط الأخضر، وما هو موقع الفلسطينيين في إسرائيل في هذا التعريف، بينما يدعم "التجمع" مبدأ الدولتين، لكن ليس لشعبين، وفي حالة إقامة الدولة الفلسطينية في المناطق التي احتلت منذ سنة ١٩٦٧، فإنه سيدعو إلى ضرورة تحويل الدولة اليهودية في حدود سنة ١٩٤٨ إلى دولة ديمقراطية ثنائية القومية، وهي دولة جميع مواطنيها التي ستحقق النضال ضد الصهيونية. ولا يتطرق "التجمع" إلى حل الدولتين باعتباره الحل العادل أو المثالي بالضرورة، بل باعتباره الحل الواقعي (حتى الفترة الأخيرة)، ولذا، فهو يبدي انفتاحاً تجاه خيارات الاجتهاد الفكري في البحث عن حلول أُخرى إذا ما أصبح حل الدولتين غير قابل للتطبيق.[٥٣]

وفيما يتعلق بالمادة الثانية المتعلقة بحماية الديمقراطية والحريات على أساس الشراكة اليهودية ـ العربية، فإن "الجبهة" ترى أن دور المواطنين العرب والشراكة اليهودية ـ العربية يتمثلان في صدّ صعود اليمين الذي يشكل خطراً على الديمقراطية،[٥٤] وأن بناء اليسار الجديد يشكل مساهمة في هذا الاتجاه من الدفاع عن الديمقراطية. أمّا "التجمع" فيرى أن دوره يتمثل في إيجاد ديمقراطية جديدة، وليس في الدفاع عن الديمقراطية غير القائمة،[٥٥] وأن هذا هو السبيل للتصدي للفاشية وإيقافها، لا بواسطة النشاط اليهودي ـ العربي في إطار يسار جديد، وإنما بالنضال ضد الصهيونية ذاتها. وبحسب "التجمع"، فإن المواطنين العرب في إسرائيل سيقومون بدور مركزي كمجموعة قومية في دعم مجموعات مناهضة للصهيونية والتعاون معها. وعلى الرغم من التناقضات الداخلية التي ذكرناها في أثناء كلامنا على رغبة "الجبهة" في قيادة اليسار الإسرائيلي، فإن ثمة تناسقاً واضحاً بين أهدافها وتأكيدها المبدئي القوي للمشاركة في انتخابات الكنيست، وهذا الأمر لا ينسحب على "التجمع"، إذ لا يفلح هذا الحزب في تفسير التناقض الضمني بين المواقف التي ذُكرت أعلاه، وبين المشاركة في انتخابات الكنيست. ونحن نعتقد أن هذا التناقض سيشهد مزيداً من التفاقم، وسيستوجب توفير إجابات. إن الفوارق الحادة التي برزت بين الحزبين

لم تتغلغل بعدُ، إلى داخل الجمهور العربي، وإلى الوعي العام، وهي لا تزال، حتى الآن، موضوعاً للنقاش بين النخب العربية، إلاّ إنها اكتسبت حدة أشد في الانتخابات وخلال الحرب على غزة، وذلك عندما أيدت "الجبهة" النهج الذي اتبعته السلطة الفلسطينية، بينما عبّر "التجمع" عن انتقاده هذا النهج. وتجسدت هذه الفوارق أيضاً، في المواقف من انتخابات لجنة المتابعة، وإذا ما تواصل تحديد الفوارق وبروزها في الأعوام المقبلة، فإن الجمهور العربي سيجد نفسه أمام خيارات استراتيجية قاسية، ولا سيما في المعارك الانتخابية المقبلة.

III ـ التحول الثالث: انتخاب امرأة فلسطينية لأول مرة على قائمة حزب عربي[٥٦]

بعد ستين عاماً من مشاركة المواطنين الفلسطينيين في الانتخابات البرلمانية، انتُخبت امرأة فلسطينية عضواً في الكنيست، وهي الأولى التي تُنتخب على قائمة حزب عربي. وتأتي أهمية هذا الأمر في تمثيل النساء في القيادة السياسية للفلسطينيين في إسرائيل، من كون الكنيست يُشكل إحدى أهم المنصات السياسية، كما أن انتخاباته هي إحدى الميادين المركزية التي تحفز على التنظيم السياسي.

ويمكن النظر إلى انتخاب امرأة عضواً في الكنيست (وتطورات أُخرى مثل دخول امرأة إلى لجنة المتابعة) كتطور لم يكن ليحدث إلاّ نتيجة مسارات متسارعة من التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع العربي. وفي مقابل هذه التغييرات، ومن خلال التفاعل معها، برز نشاط النساء كمجموعة ضغط سياسية في الأحزاب والجمعيات من أجل تدعيم مكانتهن في المجتمع والسياسة.

فمنذ سبعينيات القرن العشرين، طرأ ارتفاع كبير في أعداد الفلسطينيين في إسرائيل الذين ينخرطون في التعليم العالي، ولا سيما النساء منهم، ووصل عدد الطلاب الجامعيين العرب في العام الدراسي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ إلى ١٠,٩٤١ طالباً.[٥٧] علاوة على ذلك، طرأ تغيُّر كبير على نسبة الطالبات الجامعيات العربيات، وقد تغيرت هذه النسبة بالتدريج لمصلحتهن، ففي العام الدراسي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ بلغت نسبتهن ١٢٪ من مجموع الطلاب الجامعيين العام، بينما ارتفعت إلى ٢٨٪ في العام الدراسي ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥، وإلى ٤١٪ في العام الدراسي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣، في حين أنها لامست، في سنة ٢٠٠٧، نحو ٦٠٪ من الطلاب الجامعيين العرب الذين يدرسون الشهادتين الأولى والثانية، إلاّ إنها تتراجع إلى ٣٦٪ عندما يجري الحديث عن الدراسة للشهادة الثالثة.[٥٨] ويمكن التعامل مع هذا الارتفاع في مستوى الدراسة في صفوف النساء العربيات كتجسيد للتغيير الاجتماعي، وكعامل محفز لهذا التغيير في كل ما يتعلق بحقوقهن ومكانتهن في المجتمع الفلسطيني.

علاوة على ذلك، فإن البيانات بشأن مشاركة النساء في سوق العمل تشير هي أيضاً، إلى ارتفاع متواصل عبر السنين في نسبة مشاركة النساء العربيات، إذ بلغت نسبة مشاركتهن ٢٣٪ في سنة ٢٠٠٣، في مقابل ١٢٪ في سنة ١٩٩٠، كما أن تغييرات مهمة حدثت منذ مطلع التسعينيات في كل ما يتعلق بنوع المهن التي يعملن فيها (شحادة ٢٠٠٤). وتُظهر معطيات دائرة الإحصاء المركزية أن نحو ٥٨٪ من النساء العربيات عملن في سنة ٢٠٠٧ في مجالات التعليم والخدمات الصحية والرفاه والتمريض، وذلك في مقابل ٣٨٪ في سنة ١٩٩٥، وهذه مهن تتطلب ثقافة أكاديمية، ويُنظر إليها على أنها ذات مكانة اجتماعية أعلى، بينما تراجعت نسبة النساء العاملات في الصناعات التقليدية من ٣٢٪ في سنة ١٩٩٠ إلى ٥٪ في سنة ٢٠٠٧، وهذه مهن لا تستلزم مهارة تشغيلية رفيعة، وتتميز بتدني أجورها. وتوفر هذه التغييرات مرونة وحرية أكبر للنساء، وتساهم في تنمية الوعي الاجتماعي والسياسي والاستقلالية في مجالات عديدة، ومنها النشاط السياسي والمشاركة السياسية.

ويُفترض أن يتجسد ارتفاع مستوى الثقافة العلمية في صفوف النساء الفلسطينيات، وتحسّن حالتهن الاجتماعية ـ الاقتصادية، في ارتفاع مشاركتهن السياسية وزيادة أعدادهن داخل الأحزاب، وأن يؤديا إلى تعزُّزهن كمجموعة مصالح داخل الأحزاب، ويدفعا نحو طرح الخطاب والوعي النسويين بقوة أكبر داخل الحزب والمجتمع، وإلى تعزز قدرة التنافس مع الرجال والنجاح فيها. وقد حدثت تحولات إيجابية في المفاهيم الاجتماعية فيما يتعلق بمكانة النساء في المجتمع، وضرورة تحسينه، والحاجة إلى تمثيلهن فيه سياسياً واجتماعياً، كما تبين من استطلاع شامل جرى فيه فحص المواقف الاجتماعية تجاه القضايا المرتبطة بمكانتهن وحقوقهن (غانم ٢٠٠٥). وقد أُجري الاستطلاع خلال الفترة كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ـ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وفحص ـ في جملة ما فحص ـ مواقف عن مشاركة النساء في النشاطين السياسي والاجتماعي على نحو متساو بالرجال، وكذلك المواقف تجاه مشاركتهن السياسية والاجتماعية بصورة عامة. وأظهرت النتائج فوارق كبيرة بين مواقف النساء والرجال (غانم ٢٠٠٥، ص ١١٤)، فقد عبرت ٨٦٪ من المستطلَعات عن تأييدهن (يؤيدن، أو يؤيدن بدرجة كبيرة) لمشاركة النساء في النشاطين السياسي والاجتماعي، في مقابل ٧٠٪ من الرجال، بينما عارضت ذلك ١٤٪ من النساء فقط (يعارضن، أو يعارضن بدرجة كبيرة) في مقابل ٣٠٪ من الرجال. وهذه البيانات تدل على أن نسبة الرجال الذين يؤيدون مشاركة النساء سياسياً واجتماعياً، هي نسبة كبيرة، لكن نسبة النساء المؤيدات هي أعلى من ذلك، كما يمكن الاستنتاج أن حالة المشاركة السياسية القائمة لا تعكس طموحات المجتمع الفلسطيني الذي يدعم، بأغلبيته، نشاط النساء السياسي والاجتماعي.

إلاّ إن هذه البيانات لا تدل بالضرورة على الاستعداد لتقبُّل تبوُّؤ النساء مواقع قيادية في الأطر السياسية، فقد اتفق ٤٥٪ من المستطلَعين، وبدرجة كبيرة، على أهمية إبقاء القيادة السياسية في أيدي الرجال، بينما عبّر ٧٣٪ منهم عن استعدادهم للاقتراع لقائمة تتبوأ امرأة صدارتها (غانم ٢٠٠٥، ص ١١٤). وهذه التناقضات تشير إلى ازدواجية في مواقف المستطلَعين، وهي ازدواجية تميز عمليات التغيير الاجتماعية السريعة، ذلك بأنها (المواقف) تشير، من جهة، إلى تغييرات مهمة في مفاهيم المجتمع لمشاركة النساء السياسية، لكنها تعبر ـ من جهة أُخرى ـ عن معارضة إدخال التغييرات الراديكالية على النظام الاجتماعي القائم، والتي تتطلب من الرجال، في معظمهم، تنازلاً عن امتيازات اكتسبوها على حساب النساء في الحيزين العام والخاص. ومع أن مظاهر هذا التغيير أخذت تبرز بالتدريج، إلاّ إنه من المتوقع أن يواجه هذا التغيير كثيراً من المعارضة والمقاومة.

لقد فحص الاستطلاع العوامل التي يمكن بواسطتها تحسين مشاركة النساء في السياستين المحلية والقطرية، وكذلك تمثيلهن في الكنيست بحسب مفهوم المستطلَعين، وأشارت أغلبية كبيرة (٨٥٪) إلى أن آلية تخصيص مواقع للنساء هي أمر ناجع في تحسين هذا التمثيل (غانم ٢٠٠٥، ص ١١٧). وهذه المواقف تجسد القابلية المجتمعية لتخصيص مواقع للنساء في السياسة، كما يمكنها التعبير عن موقف مدرك للسقف الزجاجي الذي يواجهنه داخل الأطر الحزبية خلال نضالهن من أجل التمثيل. وتشير النتائج أيضاً إلى أن ثمة نسبة كبيرة جداً (٨٨٪) تعتقد أن تعزيز الوعي الاجتماعي بحقوق المرأة في التمثيل السياسي اللائق سيساهم في رفع تمثيلها في العمل السياسي.

ومن هنا، يمكن القول إن هذا الواقع يشكل قاعدة ملائمة للمجهود الذي يُبذل في سبيل دمج المرأة في قوائم الأحزاب العربية، إلاّ إن هذه الأحزاب، ومع أنها تشدد على قضايا تدعيم مكانة النساء والمساواة، وتحسين مكانتهن الاجتماعية والسياسية، فإنها لم تترجم هذه المواقف ترجمة فعلية، إلاّ في الآونة الأخيرة، وذلك من خلال إدراجهن في أماكن مضمونة في اللوائح الانتخابية.

وقد بدأ التغيير في سلوك الأحزاب العربية في هذا المجال في أواسط التسعينيات، لكن تحصين مكان للنساء في حزب عربي لم يحدث إلاّ في الانتخابات الأخيرة.

أولاً: تمثيل النساء في الأحزاب العربية

إن مشاركة النساء الفلسطينيات في إسرائيل في النشاط السياسي عامة، والحزبي خاصة، لا تزال ضئيلة جداً، ذلك بأن السياسة في المجتمع الفلسطيني، كما في كثير من المجتمعات، ما زالت تُعتبر أمراً مقصوراً على الرجال. ومن هنا، ليس مفاجئاً أن تظل النساء يشكّلن نسبة ضئيلة من مؤسسات الأحزاب العربية، ومع أنهن استطعن تحقيق مشاركتهن في هذا الحيز بصورة عامة، بعد كثير من النضال الذي قادته الناشطات النسويات منذ النكبة حتى يومنا هذا، إلاّ إنهن لم يصلن بعد إلى مواقع متقدمة. وقد عُرضت مسألة تمثيل النساء العربيات في مواقع قيادية بقوة نسبية منذ مطلع الألفين، وتحولت إلى مسألة مركزية في انتخابات ٢٠٠٩.

وسنقوم هنا، بعرض التطورات الداخلية التي دفعت إلى تحصين مواقع للنساء في قوائم الكنيست، وسنسلط الضوء على التفاعلات والصراعات الداخلية داخل كل من "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"، و"التجمع الوطني الديمقراطي"، كحزبين يرفعان شعار مساواة النساء وتحسين تمثيلهن السياسي، وسيُلحظ كيف أن دينامية التنافس بين الأحزاب قامت من جهتها بدور في انتخاب امرأة عربية عضواً في الكنيست. ولن نتطرق في هذا المقال إلى "القائمة العربية الموحدة"، لأن مسألة تمثيل النساء فيها لم تشكل حتى الآن قضية مركزية في برنامجها.

من الملاحظ أن ثمة ارتفاعاً متواصلاً عبر السنين في انضمام النساء إلى المؤسسات الحزبية، فعلى الرغم من أن انخراطهن في "الجبهة" و"التجمع"، وتمثيلهن في لجان الأحزاب، ما زالا ضئيلين، فإن دراسة هذه المسألة تُظهر أن هناك ارتفاعاً في عددهن، وفي تأثيرهن السياسي في الأحزاب من ناحية إدخال الخطاب النسوي إلى السياسة؛ ومع ذلك، فإنهن ما زلن يتحدين أطياف الخطاب القومي الذي يعتبرهن شريكات سياسيات هامشيات.

في سنة ١٩٩٢، وضعت "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" تَمار غوجانسكي في موقع متقدم في قائمتها، لكن الدافع وراء ذلك كان هويتها القومية لا النسوية. وكانت الناشطات النسويات في "الجبهة" حاولن، ومنذ تلك السنة، وضع امرأة عربية في هذه القائمة، ففي ذلك العام، تنافست، هالة إسبانيولي بشأن الموقع الرابع، وكانت أول امرأة عربية تتنافس بشأن موقع متقدم في قائمة "الجبهة" من أجل انتخابات الكنيست، إلاّ إنها خسرت. وفي السنة ذاتها، اتخذت "الجبهة" قراراً بتحصين ٢٥٪ من المواقع في مؤسسات الحزب للنساء.

وفي انتخابات ١٩٩٦، بدأت مكانة النساء تحتل حيزاً في برامج الأحزاب العربية الانتخابية، فعلى سبيل المثال، توجه "التجمع الوطني الديمقراطي" إلى النساء مباشرة عبر منشور بعنوان "امرأة حرة وشعب سعيد"، وآنذاك، دعت السيدة عرين هواري، المرشحة في الموقع الرابع في قائمة "التجمع"، وفي الموقع السادس عشر في القائمة المشتركة مع "الجبهة"، النساء إلى المشاركة الفاعلة في بناء الحركة الوطنية من أجل إحداث التغيير والتقدم، وأشارت إلى "عدم إمكانية تحرير النساء بدون مشاركتهن" (أبو بكر ١٩٩٨، ص ٥٧).

وفي سنة ١٩٩٩، تنافس بشأن الموقع الثالث في الانتخابات التمهيدية لقائمة "الجبهة"، رجل وامرأة عربيان في مقابل تمار غوجانسكي، وقد تغلبت هذه الأخيرة عليهما، كما أن ثمة نساء أخريات تنافسن بشأن الموقعين الرابع والخامس في تلك القائمة وخسرن. وفي تلك السنة، قررت "الجبهة" أن النساء سيشغلن ثلاثة مواقع من المواقع العشرة الأولى في قائمتها، لكنهن لم ينجحن في الفوز بأماكن متقدمة في القائمة. وفي

ذلك العام، أدرج "التجمع" امرأة في المكان التاسع في قائمته من أجل انتخابات الكنيست ـ وهو أبعد ما يكون عن المواقع المضمونة.

وفي انتخابات ٢٠٠٣، نافست امرأة في "الجبهة" رجلين بشأن الموقع الثاني وخسرت، في حين أن امرأة أُخرى نافست بشأن الموقع الرابع وفازت، إلاّ إنها أُدرجت في الموقع الخامس في القائمة المشتركة لـ "الجبهة" و"الحركة العربية للتغيير" (أحمد الطيبي). بالإضافة إلى ذلك نافست امرأة بشأن الموقع الرابع في "التجمع" وفازت، لكن هذا الموقع لم يكن مضموناً.

وفي انتخابات ٢٠٠٦، طُرحت، وعلى نحو واضح، مسألة ترشيح نساء في مواقع متقدمة في القوائم، وذلك عندما تنافست ناشطات في كل من "الجبهة" و"التجمع" بشأن مواقع متقدمة في قائمتيهن. ففي قائمة "الجبهة"، نافست تغريد شبيطة بشأن الموقع الأول وفازت بـ ٢٩٪ من الأصوات، كما أن مرشحتين أخريين نافستا بشأن الموقع الرابع، وفرضتا جولة ثانية نافست فيها امرأة وفازت بـ ٤٠٪ من الأصوات، إلاّ إنها خسرت. وبعد أن سحبت ثماني نساء ترشيحهن احتجاجاً على غياب تمثيل النساء في المواقع المتقدمة في قائمة "الجبهة"، وبعد خطابهن الذي شدد على أهمية تمثيل النساء في مواقع مضمونة في تلك القائمة، أُدرجت منال شلبي في الموقع الخامس بالإجماع، لأن المواقع الخمسة الأولى لم تشمل تمثيلاً نسائياً. أمّا في "التجمع"، فقد تنافست حنين زعبي مع أحد أعضاء الكنيست بشأن الموقع الثالث، لكنها خسرت. وبما أن المواقع المتقدمة في قائمة "التجمع" لم تشمل تمثيلاً نسائياً (بعد أن رفضت النساء التنافس بشأن الموقعين الرابع والخامس غير المضمونين)، أُدرجت إيناس عودة ـ حاجّ من اللجنة المركزية، في الموقع التاسع. وهنا، يلاحظ أن النساء بذلن مجهوداً جدياً في سنة ٢٠٠٦ للفوز بمواقع متقدمة في قوائم الانتخابات الحزبية.

يتبين، إذاً، أنه منذ مطلع التسعينيات، نافست النساء بشأن أحد المواقع العشرة الأولى في قائمتَي "الجبهة" و"التجمع"، ويمكن التعامل مع التسعينيات باعتبارها مرحلة بدأ فيها التغيير في مسألة انتخاب النساء في مواقع صنع القرار. وفي أواسط الألفين، وبعد فشل النساء في الفوز بمواقع مضمونة ومتقدمة في اللوائح الانتخابية، بدأ مطلب تحصين موقع للنساء في مواقع متقدمة في القوائم يُطرح بقوة.

ففي انتخابات ٢٠٠٩، تنافست عايدة توما بشأن الموقع الرابع في قائمة "الجبهة"، وفازت بـ ٣٦٪ من الأصوات، لكن لأن المواقع الأربعة الأولى لم تشمل تمثيلاً نسائياً، فإن الاقتراع حُوّل من المجلس القطري لـ "الجبهة" إلى سكرتارية الحزب، فانتُخبت عايدة توما للموقع الخامس. أمّا في "التجمع"، فقد انتُخبت حنين زعبي للموقع الثالث بالإجماع، وذلك بعد أن قرر الحزب تحصين مكان مضمون لامرأة بين كل ثلاثة مرشحين. وبحسب قرار التحصين، انتُخبت امرأة أُخرى في قائمة "التجمع"، إلاّ إن موقعها تراجع بسبب الائتلاف مع قوائم أُخرى.

وتحقق تحصين مواقع للنساء في قائمة "التجمع" لأسباب عدة، منها النضال الذي أداره النسويون والنسويات (Feminists) في هذا الحزب. وقد طُرحت، بقوة، مسألة تحصين موقع للنساء في "التجمع" بعد انتخابات ٢٠٠٦، وذلك عندما لم تُنتخب أي امرأة في موقع متقدم في القائمة. وقادت النسويات في "التجمع" هذا المطلب وطرحنه في مؤسسات الحزب، إلاّ إنهن دفعن ثمناً تمثل في إقصائهن عن سائر المؤسسات الحزبية نتيجة قرار التحصين الذي اتُّخذ في سنة ٢٠٠٧، وآنذاك، لم تُنتخب لمؤسسات الحزب النساء اللواتي قُدن النضال على الرغم من أنهن كن أعضاء فيها في الدورة السابقة.

لكن، لماذا جرى تحصين موقع للنساء في "التجمع الوطني الديمقراطي"، وليس في "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"، مع أن الحزبين عملا على نحو مكثف على تحسين مكانتهن، وعلى الرغم من الدعم العميق والمتواصل من جانب

"الجبهة" لمساواتهن؟ لقد برز في المداولات بشأن دمج النساء في لوائح المرشحين لعضوية الكنيست في مواقع مضمونة، منهجان مركزيان في صفوف النساء والمنظمات النسوية، هما: منهج يطالب بتحصين موقع مضمون أو حد أدنى من تمثيل النساء في قوائم المرشحين عن الأحزاب لعضوية الكنيست، وذلك اعتماداً على مبدأ التفضيل المصحِّح لمجموعات ضعيفة ومضطهَدة، ومؤيدو هذا المنهج يعتقدون أن التغيير الاجتماعي ـ ولا سيما ذلك الذي يطمح إلى تحسين مكانة المجموعات المضطهَدة ـ يجري بواسطة القانون والمؤسسات السياسية المتعددة التي تطمح إلى إيجاد التغيير الاجتماعي وتعزيز المجموعات المستضعَفة والمُقْصاة؛ منهج يخشى من أن يشكل التحصين وسيلة لتخليد دونية النساء، وهذا الموقف يعبّر عن مخاوف من فوز نساء غير نسويات في المواقع المحصنة للنساء. وقد ظهر هذان المنهجان في المداولات بشأن تمثيل النساء في مواقع مضمونة في لائحة المرشحين في كل من "التجمع الوطني الديمقراطي" و"الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"،[٥٩] وقد طغى المنهج الأول في "التجمع"، بينما طغى المنهج الثاني في "الجبهة".

وفي ضوء التجربة المتواصلة للنساء في التنافس بشأن مواقع متقدمة في قوائم أحزابهن، وبعد فشل امرأة في المنافسة بشأن الموقع الثالث في قائمة "التجمع" في سنة ٢٠٠٦، بدأت قيادة "التجمع" بمناقشة ضرورة تحصين موقع للنساء، وقد توحدت الناشطات القياديات في الحزب حول هذه الفكرة. وحدث التغيير المتوخى في سنة ٢٠٠٧، ونعتقد أنه تحقق بفضل نضوج سيرورات داخل الحزب، وكذلك بعد الضائقة التي عانى الحزب آثارها في غياب قائده البارز عزمي بشارة، وأيضاً بسبب حاجة الحزب إلى جذب أصوات منتخبيه بقيادة جديدة. وفي ضوء هذا الأمر، صادق مؤتمر "التجمع" في سنة ٢٠٠٧ على اقتراح تحصين مواقع للنساء، لكن حقيقة أن مطلب التحصين واجه كثيراً من الصعوبات في مؤتمر "التجمع"، إنما تعكس ـ في جملة ما تعكس ـ الصعوبات التنظيمية التي تواجهها النساء في كل ما يتعلق بمطلب التغيير. وبحسب كثير من الناشطات في الحزب، فإن الاقتراع العلني على مشروع التحصين أثّر تأثيراً إيجابياً في القرار، ذلك بأن عدداً من أعضاء المؤتمر رغبوا في الظهور بمظهر المؤيدين لبرنامج اجتماعي تقدمي، ولم يرغبوا في تصنيفهم كقوى محافظة. إذاً، يمكن الاستنتاج هنا، أنه ثمة عوامل حزبية وسياسية واجتماعية ساهمت في الاقتراع من أجل تحصين موقع للنساء في لائحة المرشحين لعضوية الكنيست في "التجمع الوطني الديمقراطي". وفي مقابل حزب "التجمع"، لم تكن النساء في "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"، موحَّدات حول فكرة التحصين، فبعضهن لم يؤيدن تحصين موقع للنساء على لائحة المرشحين، وادّعين أن على انتخاب امرأة أن يجسد تغييراً في وعي أعضاء الحزب، بينما أولت أُخريات تحصين موقع للنساء في قائمة الحزب أهمية، إيماناً منهن بأنهن، من دون هذا، لن يستطعن تخطي العوائق التي تقف أمام النساء في مواجهة الرجال. وحقيقة أن "التجمع" يرى نفسه كحركة تحرر اجتماعي وقومي، وأنه لا يفصل بين النضالين القومي والاجتماعي، ساعدت في دعم مطالب النسويات. فهذا الحزب الذي يعتبر نفسه طلائعياً، أراد تحصين مواقع للنساء قبل أي حزب آخر، وخصوصاً قبل "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" التي قادت لسنين طويلة خطاب مساواة المرأة وتدعيم مكانتها، كما أنه من الصعب تجاهل المصلحة الانتخابية وطموح "التجمع" في الحصول على أصوات النساء. ولذا، فقد أدى التنافس الحزبي ـ ولا سيما بين "الجبهة" و"التجمع" ـ بشأن مسألة تمثيل النساء، دوراً في تحصين موقع لهن في "التجمع"، وطرح بمزيد من القوة موضوع تحصين موقع لهن في قائمة "الجبهة"، في ضوء دخول حنين زعبي إلى الكنيست.[٦٠]

وثمة عامل إضافي ساهم في تحسين تمثيل النساء في الأحزاب العربية، هو النشاط المكثف

للمنظمات النسوية غير الحكومية في هذا المضمار، كجمعية "نساء ضد العنف" التي أطلقت حملة إعلامية من أجل تمثيل النساء في مواقع صنع القرار، والتي أدارت منذ سنة ٢٠٠٦، وقبيل انتخابات الكنيست في ذلك العام، "مشروع تمثيل النساء في مواقع اتخاذ القرار." وقد عمل هذا المشروع على تحسين مكانة النساء في السياسة (حزّان ٢٠٠٨).

ومع أن امرأتين عربيتين كانتا انتخبتا عضوين في الكنيست، وهما: حسنيّة جبارة التي انتخبتها قائمة "ميرتس" في سنة ٢٠٠٩، ونادية الحلو التي انتُخبت عن حزب "العمل" في سنة ٢٠٠٦، إلاّ إن أهمية تمثيل النساء في حزب عربي تكمن في حقيقة أن هذه الأحزاب تطالب بالحقوق القومية والطبقية للفلسطينيين في دولة إسرائيل، وتنادي بنهضة اجتماعية كمشروع سياسي يربط بين النسوية من جهة، والقومية والمسألة الطبقية من جهة أُخرى.[٦١]

لقد أبرز الحزبان العربيان ـ "الجبهة" و"التجمع" ـ في الانتخابات الأخيرة، النساء المرشحات في القائمتين، وظهرت على اليافطات صورة المتنافسات بشأن موقع متقدم، وكان أحد شعارات "التجمع" في هذه الحملة الانتخابية: "امرأة عربية تمثلنا"، كما أنه كان ثمة يافطة خُصصت لمدينة الناصرة بعنوان: "الناصرة تؤيد حنين زعبي" مع صورة للمرشحة، في حين أن "الجبهة" رفعت صور عايدة توما في المدن والقرى العربية. وهذه الشعارات التي تشجع النساء على التنافس، بالإضافة إلى صورهن المرفوعة في الشوارع، تمثل ظاهرة جديدة في السياسة الفلسطينية في إسرائيل، وتساهم في إيجاد نوع جديد من العمل السياسي الذي يُولي مشاركة النساء السياسية أهمية خاصة. وكانت النساء اللواتي يدعمن "التجمع الوطني الديمقراطي" قُمن بإعداد عريضة وقّعتها مئات النساء والرجال الذين نادوا إلى الاقتراع لـ "التجمع" بغية انتخاب امرأة عربية عضواً في الكنيست تكون أول امرأة منتخبة على قائمة حزب عربي.[٦٢]

وهذا الخطاب الذي يشدد على أهمية الاقتراع لامرأة عربية لم يُعرف في الحملات الانتخابية السابقة للأحزاب العربية، إذ مع أن هذه الأحزاب كانت طرحت في السابق ضمن دعاياتها الانتخابية قضايا النساء، إلاّ إنها لم تركز قط على أهمية تمثيلهن في مواقع اتخاذ القرار، ولم تدعُ إلى الاقتراع للحزب من أجل زيادة هذا التمثيل في صفوف القيادة السياسية في الكنيست.

إن الربط بين القومي والنسوي يعزز، في "الجبهة" كما في "التجمع"، النموذج القائم في صفوف القيادة السياسية النسوية للجيل الثاني للنكبة، فهذه القيادة تعمل في المسألة القومية في موازاة المسألة النسوية.[٦٣] وعلى عكس التوقع الذي فحواه أن تعمل النساء من أجل تدعيم مكانتهن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فإن القيادة النسوية الحزبية تنشغل بالمسائل الطبقية والنسوية، أو القومية والنسوية.

ثانياً: هل أثّر إدراج امرأة في مكان مضمون في أنماط اقتراع النساء؟

تشير الشهادات الأولى إلى أن إدراج امرأة في مكان مضمون أثّر في أنماط اقتراع النساء العربيات، فقد ذكرت ناشطات في "التجمع الوطني الديمقراطي" أنه خلال الانتخابات، وفي إطار الحلقات المنزلية التي عقدنها، لوحظ، في صفوف النساء والرجال على حد سواء، اهتمام كبير وتأثير إيجابي لإدراج امرأة في مكان مضمون في قائمة "التجمع"، وأن انتخاب امرأة في موقع مضمون في قائمة "التجمع" حفّز كثيراً من النساء على العمل السياسي، إمّا من خلال الاقتراع، وإمّا من خلال تجنيد الأصوات؛[٦٤] لكن هذا الأمر ما هو إلاّ انطباعات أولية، وثمة ضرورة لإجراء فحص عميق بشأن ما إذا تأثر اقتراع النساء بهذا العامل النسوي. وعلى الرغم من ذلك، فإن ممّا لا شك فيه، هو أن مسألة انتخاب امرأة عربية على قائمة حزب عربي، تشكل عاملاً تربوياً مهماً في عملية التغيير

الاجتماعي الذي تصبو المنظمات النسوية من خلاله إلى إشراك النساء في تصميم مصير ومستقبل الفلسطينيين السياسي والاجتماعي في إسرائيل.

وثمة نتائج أولية تعزز هذه الانطباعات، فالمعطيات المستمدة من استطلاع أُجري قبل الانتخابات بأسبوع، تشير إلى ارتفاع في نسبة النساء من مجموع مَن قالوا أنهم يقترعون لـ "التجمع الوطني الديمقراطي"، من ٤٢٪ في انتخابات الكنيست السابع عشر إلى ٥٠٪ في انتخابات الكنيست الثامن عشر، وهو ارتفاع وصلت نسبته إلى ١٩٪، كما تشير النتائج إلى ارتفاع في نسبة النساء اللواتي اقترعن لـ "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" من ٤٦٪ في سنة ٢٠٠٦ إلى ٥١٪ في سنة ٢٠٠٩، وهو ارتفاع بلغت نسبته ١١٪. وفي المقابل، تراجعت نسبة المقترعات لـ "القائمة العربية الموحدة" من ٦٤٪ في سنة ٢٠٠٦ إلى ٥٤٪ في سنة ٢٠٠٩، أي أنه كان هناك تراجع بنسبة ١٦٪. ولم يشمل الاستطلاع سؤالاً عن أسباب اقتراع النساء للقوائم المتعددة، لكن يُحتمل أن يكون إدراج امرأة في موقع مضمون في قائمة "التجمع"، وفي موقع قريب من المضمون في قائمة "الجبهة"، قد شكلا عاملاً في ارتفاع نسبة النساء في مقابل الرجال.[٦٥]

وهكذا، يمكن القول إجمالاً، إن التغييرات التي عرضناها في كل ما يتعلق بمواقف المجتمع من نشاطات النساء السياسية، ومن التغييرات الاجتماعية في هذا الموضوع، وكذلك ارتفاع المستوى الدراسي في صفوف النساء العربيات، وتزايد مشاركتهن في سوق العمل، وخصوصاً في المهن التي يُنظر إليها على أنها ذات مكانة تشغيلية واجتماعية عالية، بالإضافة إلى نشاط الجمعيات من أجل تحسين مكانة النساء السياسية ومشاركتهن، هي أمور تجسدت كلها في الديناميات الحزبية المتعلقة بتحصين موقع مضمون لامرأة وانتخابها عضواً في الكنيست. وقد ساهم عمل النساء النسويات المكثف كمجموعات ضغط متماسكة، مساهمة حاسمة في الحزبين العربيين "الجبهة" و"التجمع". واستناداً إلى المسارات التي جرى توصيفها في هذا القسم، فإننا نميل إلى التقدير أنه لولا تحصين موقع للمرأة في "التجمع الوطني الديمقراطي"، لما نجحت امرأة في الفوز بمكان مضمون في قائمة المرشحين لعضوية الكنيست.

تلخيص

تمحور هذا المقال حول ثلاث نتائج مركزية للانتخابات في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، هي: التراجع الكبير في الاقتراع للأحزاب الصهيونية؛ تبيان الفوارق بين تيارين مركزيين في السياسة العربية ("الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" و"التجمع الوطني الديمقراطي")؛ انتخاب امرأة عضواً في الكنيست، لأول مرة على قائمة عربية. وهذه النتائج الثلاث تشكل تحولات في السياسة الفلسطينية في إسرائيل، وتشير إلى نوع من الحراكية وعدم الاستقرار، فالمجتمع الفلسطيني يجتاز سيرورات اجتماعية واقتصادية وأُخرى تتعلق بالهوية، وهي سيرورات تؤثر في علاقة هذه المجموعة السكانية بالدولة، وفي الدينامية الداخلية، بما في ذلك العلاقات بين الأحزاب العربية، كما أن هذه الحراكية تتأثر بالتحولات الجارية داخل المجتمع الإسرائيلي، وبتعامله مع الجمهور العربي، وكذلك بالتحولات التي طرأت على تعامل إسرائيل مع الفضاء العربي. وعلى الرغم من ذلك، فإن ما عُرض في هذا المقال يستوجب أبحاثاً مكملة ومتعمقة، فضلاً عن استخدام بيانات تلائم بصورة خاصة، التقصي التجريبي، لتثبيت ما طرحناه هنا. ■

المصادر

(١) توخياً للإيجاز، فإن تعبير "الأحزاب العربية" يشمل "القائمة العربية الموحدة" و"التجمع الوطني الديمقراطي"، كما يشمل "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"، مع أنها تعرّف عن نفسها بأنها حزب يهودي – عربي.

(٢) استخدمنا مصطلح "الأحزاب الصهيونية" لتوصيف الأحزاب غير العربية.

(٣) الوثائق الثلاث هي: "الرؤيا المستقبلية"؛ "وثيقة حيفا"؛ "الدستور الديمقراطي".

(٤) "معاريف"، ٢٠٠٧/٧/٣؛ أنطون شلحت ومفيد قسوم (٢٠٠٨)، "ردود فعل إسرائيلية لنشر وثائق الرؤيا المستقبلية"، في: "مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل"، تحرير خليل نخلة (رام الله: مدار/المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية)، ص ١١٩ – ١٤٢.

(٥) للاطلاع على نتائج الاستطلاع الكامل في سنة ٢٠٠٤، انظر الموقع الإلكتروني:
http://www.mada-research.org/arabic/archive/Annualh.pdf
ولنتائج الاستطلاع الذي أُجري في سنة ٢٠٠٥، انظر الموقع الإلكتروني:
http://www.mada-research.org/arabic/archive/Annuala2.pdf

(٦) مؤتمر مؤشر ٢٠٠٨، "مؤشر علاقات اليهود والعرب في إسرائيل" (جامعة حيفا، ٢٠٠٩/٥/١٨).

(٧) وزارة القضاء، قسم التحقيق مع أفراد الشرطة، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

(٨) "يديعوت أحرونوت"، ٢٠٠٥/٢/٢٩.

(٩) انظر موقع "يديعوت أحرونوت" الإلكتروني: Ynet.co.il، ٢٠٠٨/٧/٢٥.

(١٠) "هآرتس"، ٢٠٠٨/٥/٨.

(١١) استطلاع رأي أجراه مركز مدى الكرمل مباشرة بعد المجزرة في شفاعمرو. وللاطلاع على نتائج الاستطلاع، انظر الموقع الإلكتروني:
http://www.mada-research.org/arabic/publications/sru7.shtml

(١٢) "هآرتس"، ٢٠٠٨/١٠/١٠.

(١٣) انظر موقع "عرب ٤٨" الإلكتروني: Arabs48.com، ٢٠٠٨/١٠/١٦.

(١٤) المصدر نفسه، ٢٠٠٨/١٠/١١.

(١٥) "هآرتس"، ٢٠٠٩/١/٢٠.

(١٦) انظر موقع حزب "إسرائيل بيتنا" الإلكتروني: www.beytenu.org.il

(١٧) أفيغدور ليبرلمان، "لا مواطنة بدون ولاء"، في الموقع الإلكتروني:
www.beytenu.org.il/147/2674/article.html

(١٨) أجرى مركز مدى الكرمل الاستطلاعَ بعد أسبوع من حرب لبنان الثانية، وشمل ٥٠٠ مستطلَع. وللاطلاع على النتائج الكاملة، انظر موقع المركز الإلكتروني: www.mada-research.org

(١٩) انظر موقع "عرب ٤٨" الإلكتروني، ٢٠٠٩/١/٤.

(٢٠) إفرايم ياعر وتمار هيرمان (٢٠٠٨)، "مؤشر الحرب والسلام ـ كانون الأول ٢٠٠٨" (تل أبيب: جامعة تل أبيب، مركز تامي شتاينيتس لأبحاث السلام).

(٢١) شلومو تْسيدِك، "أيام الحق والحقيقة لعرب إسرائيل"، "هآرتس"، ٢٠٠٨/١٢/٢٨.

(٢٢) جلسة الكنيست في تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٩.

(٢٣) استدعت الاستخبارات سكرتير "الجبهة" للتحقيق، وأمضى سكرتير "التجمع" ليلة في المعتقل. انظر موقع "الجبهة" الإلكتروني، ٢٠٠٨/١٢/٣٠.

(٢٤) "هآرتس"، ٢٠٠٩/١/١٨.

(٢٥) لجنة الانتخابات المركزية، ودائرة الإحصاء المركزية.
(٢٦) احتسبنا نسبة اقتراع المواطنين الفلسطينيين في سنة ٢٠٠٩ من نتائج الانتخابات بحسب البلدات، والتي نشرتها دائرة الإحصاء المركزية، وقد نُفّذ الاحتساب كمجموع المقترعين الفعليين من مجموع أصحاب حق الاقتراع. ولم نشمل في هذا الاحتساب اقتراع الفلسطينيين في المدن المختلطة.
انظر الموقع الإلكتروني: http://www.knesset.gov.il/elections18/heb/results/main_results.aspx
(٢٧) وفقاً للتصنيف المقترح من جانب كوفمان ويسرائيلي (١٩٩٩)، فإن "الحزب العربي الديمقراطي" يُصنَّف ضمن التيار الوسطي والذرائعي الجديد في المجتمع العربي، ذلك بأن مؤسس الحزب، عبد الوهاب دراوشة، عبّر آنذاك عن رغبته واستعداده للمشاركة في ائتلاف حكومي (ص ١١٤).
(٢٨) لم نعثر على برنامج مشترك لـ "القائمة العربية الموحدة" في موقع لجنة الانتخابات المركزية لكل من الكنيست السابع عشر والثامن عشر.
(٢٩) أحمد سعد، "عودة اللاجئين هي حق لا عودة عنه"، موقع "الجبهة" الإلكتروني، ٢٠٠٩/٥/١٥.
(٣٠) دوف حنين، "٩٠ عاماً على تأسيس الحزب الشيوعي"، موقع "الجبهة" الإلكتروني، ٢٠٠٩/٤/١٨.
(٣١) انظر كتاب المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي الإسرائيلي ("ماكي").
(٣٢) جمال زحالقة، "التجمع يقوى بدعم شعبنا"، موقع "عرب ٤٨" الإلكتروني، ٢٠٠٩/١٢/١٣.
(٣٣) انظر: حنين، "٩٠ عاماً..."، مصدر سبق ذكره، ٢٠٠٩/٣/٢٨.
(٣٤) صحيفة "الاتحاد" الناطقة بلسان "الحزب الشيوعي"، "الغد لصنّاعه، الغد للجبهة"، ٢٠٠٦/٢/١٦.
(٣٥) المصدر نفسه، "مبادرة مباركة، ومسؤولة ومهمة"، ٢٠٠٩/٢/١٦.
(٣٦) المصدر نفسه، "نحو بناء جبهة نضال ضد حكومة الكوارث"، ٢٠٠٩/٢/١٣.
(٣٧) ليفنير وزعاترة، "المستويات المفقودة في بناء اليسار الجديد"، موقع "الجبهة" الإلكتروني، ٢٠٠٩/٥/٥.
(٣٨) حنين، "٩٠ عاماً..."، مصدر سبق ذكره، ٢٠٠٩/٣/٢٨.
(٣٩) المصدر نفسه.
(٤٠) المصدر نفسه، ٢٠٠٩/٤/١٨.
(٤١) ليفنير وزعاترة، مصدر سبق ذكره؛ نضال عثمان، "الجبهة بين التحالفات الطبيعية والاستراتيجية"، موقع "الجبهة" الإلكتروني، ٢٠٠٩/٤/٤.
(٤٢) ليفنير وزعاترة، مصدر سبق ذكره.
(٤٣) عايدة توما خلال مؤتمر اليسار الجديد، أيار/مايو ٢٠٠٩؛ أمجد شبيطة، "أفق للتعاون اليومي"، موقع "الجبهة" الإلكتروني، ٢٠٠٩/٥/٩.
(٤٤) حنين، "٩٠ عاماً..."، مصدر سبق ذكره، ٢٠٠٩/٣/٢٨.
(٤٥) هذه الموضوعات عرضتها روتي بيلسكين في مؤتمر اليسار الجديد في أيار/مايو ٢٠٠٩. انظر: شبيطة، مصدر سبق ذكره، موقع "الجبهة" الإلكتروني، ٢٠٠٩/٥/٩؛ حنين، "٩٠ عاماً..."، مصدر سبق ذكره، ٢٠٠٩/٤/١٨.
(٤٦) حنين، "٩٠ عاماً..."، مصدر سبق ذكره، ٢٠٠٩/٣/٢٨؛ ٢٠٠٩/٤/١٨.
(٤٧) محمد نفّاع (سكرتير "الحزب الشيوعي")، "الاتحاد"، ٢٠٠٩/٣/١٩.
(٤٨) "الاتحاد"، ٢٠٠٩/٣/١٨.
(٤٩) عزمي بشارة، "التيار القومي الديمقراطي في الداخل"، موقع "التجمع" الإلكتروني، ٢٠٠٧/٢/٩.
(٥٠) المصدر نفسه.
(٥١) بشارة، انظر الحاشية ٢٣؛ عوض عبد الفتاح، "التحديات والمهمات التي تقف أمام التجمع الوطني الديمقراطي"، موقع "عرب ٤٨" الإلكتروني، ٢٠٠٩/٩/٣.
(٥٢) بشارة، انظر الحاشية ٢٣؛ زحالقة، انظر الحاشية ٣٢؛ عبد الفتاح، "أزمة التسوية وأفق الدولة الواحدة"، موقع "عرب ٤٨" الإلكتروني، ٢٠٠٩/٧/١٦.

(٥٣) عبد الفتاح، انظر الحاشية ٥٢.
(٥٤) محمد بركة، "برنامج الجبهة الديمقراطية يحمل المصداقية الأعلى لحل الصراع الدموي"، موقع "الجبهة" الإلكتروني، ٢٠٠٩/٢/٢؛ أيمن عودة، "الانتصار الكبير"، و"النقد الذاتي بعد الانتصار: من أجل انتصارات أكبر"، موقع "الجبهة" الإلكتروني، ٢٠٠٩/٥/٣٠.
(٥٥) عبد الفتاح، انظر الحاشية ٥٣.
(٥٦) يعتمد هذا القسم من المقال على مقال نُشر بالعربية في مجلة "قضايا إسرائيلية". انظر: أريج صبّاغ ـ خوري (٢٠٠٩)، "المجتمع الفلسطيني في إسرائيل يحقق نتيجتين مهمتين في انتخابات ٢٠٠٩"، "قضايا إسرائيلية"، العدد ٣٣، ص ٣١ – ٤٤.
(٥٧) استُقيت المعطيات من الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل (٢٠٠٠)، الجدول ٢٢,٣٤: المصدر نفسه (٢٠٠٨)، الجدول ٨,٥٢.
(٥٨) أُخذت المعطيات حتى سنة ١٩٩٧ من مركز أدفاه، أمّا معطيات الأعوام الأخيرة فاستُقيت من مركز المعلومات التابع للكنيست، وقد نُشرت في صحيفة "فصل المقال"، في ٢٠٠٩/٧/٣٠.
(٥٩) جنان عبده، "النساء الفلسطينيات والمحاصصة السياسية"، موقع "عرب ٤٨" الإلكتروني، ٢٠٠٧/٧/٢٩؛ انظر أيضاً الموقع الإلكتروني:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=47429
(٦٠) قال محمد بركة، في مقابلة بعد الانتخابات، إن "الجبهة" تدرس إمكان تحصين موقع للنساء في اللائحة الانتخابية مستقبلاً. انظر: بركة، صحيفة "كل العرب"، ٢٠٠٩/٦/٣٠.
(٦١) مقتطفات من رسالة وجهتها حنين زعبي بعد الانتخابات إلى منتدى "فلسطينيات ٤٨"، وإلى "ائتلاف الجمعيات من أجل تمثيل النساء في لجنة المتابعة العليا للمواطنين العرب في إسرائيل".
(٦٢) عريضة نُشرت خلال المعركة الانتخابية بعنوان: "آن الأوان لدخول نساء الحركة الوطنية إلى البرلمان ـ نقول نعم لحنين زعبي".
(٦٣) تعتمد أجندة النشاط في "التجمع" على الربط بين القومي والنسوي، مع أن القضيتين متداخلتان، أمّا أجندة النساء في "الجبهة" فمشتقة من تعريف "الجبهة" كحزب يهودي ـ عربي ينظر إلى الصراع الطبقي كمصدر للصراع القومي.
(٦٤) جاء في موقع "عرب ٤٨" الإلكتروني، ٢٠٠٩/٣/٧، ما يلي: "بمناسبة النصر التجمعي والثامن [من] آذار: اتحاد المرأة التقدمي ينظم احتفالاً للناشطات"؛ انظر أيضاً الموقع الإلكتروني:
http://www.tajamoa.org/?mod=article&ID=944
(٦٥) أُخذت المعطيات من استطلاع تيليسيكير الذي أُجري قبل أسبوع من إجراء الانتخابات بعيّنة تمثيلية من ٥٠٢ من المستطلَعين العرب.

المراجع

بالعربية

- بيليد، يوآف ودورون نافوت (٢٠٠٥). "مواطنون بلا مواطَنة؟ المكانة المدنية للفلسطينيين في إسرائيل على ضوء تقرير لجنة بيلد ولجنة لبيد". في: "إسرائيل والأقلية الفلسطينية ٢٠٠٤". تحرير نمر سلطاني. حيفا: مدى الكرمل (المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية)، ص ١٧٠ – ١٧٦.
- حزّان، ريم (٢٠٠٨). " 'عهد المساواة' ـ ما بين التوقيع والواقع: التمثيل والمشاركة السياسية للنساء ـ مسؤولية من؟" الناصرة: جمعية نساء ضد العنف.
- الحزب الشيوعي الإسرائيلي (٢٠٠٢ – ٢٠٠٤). "الحزب الشيوعي الإسرائيلي: المؤتمر الـ ٢٤، ٢٠٠٢ – ٢٠٠٤". حيفا: اللجنة المركزية للحزب الشيوعي.
- روحانا، نديم (٢٠٠٨). "وثيقة حيفا والفلسطينيين في إسرائيل: من الهامش السياسي إلى المركز الأخلاقي". في: "مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل". تحرير خليل نخلة. رام الله: مدار (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية)، ص ٧٦ – ١٠٣.
- روحانا، نديم ونبيل صالح ونمر سلطاني (٢٠٠٤). "تصويت بدون صوت". حيفا: مدى الكرمل.
- روحانا، نديم وأريج صبّاغ ـ خوري (٢٠٠٨). "حق العودة وقضية اللاجئين". حيفا: مدى الكرمل.
- سلطاني، نمر (٢٠٠٣). "مواطنون بلا مواطَنة". حيفا: مدى الكرمل.
- شحادة، إمطانس (٢٠٠٤). "بطالة وإقصاء". حيفا: مدى الكرمل.
- شلحت، أنطون ومفيد قسّوم (٢٠٠٨). "ردود فعل إسرائيلية لنشر وثائق الرؤيا المستقبلية". في: "مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل". تحرير خليل نخلة. رام الله: مدار، ص ١١٩ – ١٤٢.
- صبّاغ ـ خوري، أريج (٢٠٠٩). "المجتمع الفلسطيني في إسرائيل يحقق نتيجتين مهمتين في انتخابات ٢٠٠٩". "قضايا إسرائيلية"، العدد ٣٣، ص ٣١ – ٤٤.
- غانم، هنيدة (٢٠٠٥). "مواقف من قضايا وحقوق المرأة الفلسطينية في إسرائيل". الناصرة: جمعية نساء ضد العنف.

بالعبرية

- آريان، آشِر وميخال شمير (٢٠٠١). "مرشحون، أحزاب وكتل: إسرائيل في سنوات التسعين". في: "الانتخابات في إسرائيل ـ ١٩٩٩". تحرير آشِر آريان وميخال شمير. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ص ١٥ – ٤٦.
- أبو بكر، خولة (١٩٩٨). "طريق غير معبَّدة ـ نساء عربيات كقائدات سياسيات داخل إسرائيل". رعنانا: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل.
- ريخيس، إيلي (٢٠٠٩). "الأقلية العربية في إسرائيل وانتخابات الكنيست الـ ١٧ ـ بداية عهد جديد". في: "الانتخابات في إسرائيل ـ ٢٠٠٦". تحرير آشِر آريان وميخال شمير. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ص ٢٠١ – ٢٣٤.
- سموحا، سامي (٢٠٠٦). "وثائق الرؤيا المستقبلية العربية: تهديد استراتيجي أم قاعدة للحوار؟" "ورقة مواقف رقم ٦". بيت بيرل: صندوق بيرل كاتسنيلسون.
- ـــــ (٢٠٠٧). "مؤشر علاقات اليهود والعرب في إسرائيل ٢٠٠٧". في: "مسؤولية مَن هذه؟" مؤتمر حيفا الثاني للمسؤولية الاجتماعية. حيفا: جامعة حيفا، مركز المسؤولية الاجتماعية، ص ٤٤ – ٤٥.
- ـــــ (٢٠٠٨). "الأقلية الفلسطينية في دولة يهودية". في: "كتاب إسرائيل: ٦٠ للدولة". تحرير ساره أهاروني ومئير أهاروني. كفار سابا: ميكسام، ص ١٠٨ – ١٠٩.
- شمير، ميخال ورفائيل فينتورا وآشِر آريان وأوريت كيدار (٢٠٠٨). "كديما في منظومة حزبية مهلهلة". في:

"الانتخابات في إسرائيل ـ ٢٠٠٦". تحرير آشِر آريان وميخال شمير. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ص ٢٥ ـ ٦٢.

- غانم، أسعد وساره أوساتسكي ـ لازار (٢٠٠١). "امتحان التصويت العربي في انتخابات الكنيست الـ ١٥". في: "الانتخابات في إسرائيل ـ ١٩٩٩". تحرير آشِر آريان وميخال شمير. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ص ١٧١ – ٢٠٢.
- كوفمان، إيلانا وراحيل يسرائيلي (١٩٩٩). "واحد من بين الكل: تصويت العرب في إسرائيل في انتخابات ١٩٦٦". في: "الانتخابات في إسرائيل ـ ١٩٩٦". تحرير آشِر آريان وميخال شمير. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ص ١٠٧ – ١٤٨.
- لافي، إفرايم وأريك رودنيتسكي (٢٠٠٩). "السياسة العربية في إسرائيل عشية الانتخابات للكنيست الـ ١٨". "مستجدات انتخابية"، العدد ١، برنامج كونراد أديناور للتعاون اليهودي ـ العربي.
- ياعر، إفرايم وتمار هيرمان (٢٠٠٨). "مؤشر الحرب والسلام ـ كانون الأول ٢٠٠٨". تل أبيب: جامعة تل أبيب، مركز تامي شتاينيتس لأبحاث السلام.

بالأجنبية

- Ben-Porat, G. (2005). "Netanyahu's Second Coming: A Neoconservative Policy Paradigm". *Israel Studies,* vol. 10, no. 3, pp. 225-245.
- Jamal, A. (2008). "The Political Ethos of Palestinian Citizen of Israel: Critical Reading in The Future Vision Documents". *Israel Studies Forum,* vol. 23, no. 2, pp. 3-28.
- Rekhess, E. (2002). "The Arabs of Israel After Oslo: Localization of the National Struggle". *Israel Studies,* vol. 7, no. 3, pp. 1-44.
- Rouhana, N. (1986). "Collective Identity and Arab Voting Patterns". In *Elections in Israel, 1984*. eds. Asher Aryan and Michal Shamir. New Brunswick, New Jersey: Transaction.
- Rouhana, N. (1997). *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict.* New Haven and London: Yale University Press.
- Rouhana, N. and A. Ghanem (1998). "The Crises of Minorities in Ethnic State: The Case of Palestinian Citizens in Israel". *International Journal of Middle East Studies,* vol. 30, no. 3, pp. 321-346.
- Rouhana, N. and A. Saabneh (2007). "The Relationship of the Palestinian Minority with the State of Israel". In *Attitudes of Palestinians in Israel on Key Political and Social Issues: Survey Research Results.* ed. Nadim Rouhana. Haifa: Mada al-Carmel/ Arab Center for Applied Social Research.
- Rouhana, N. and N. Sultany (Fall 2003). "Redrawing the Boundaries of Citizenship: Israel's New Hegemony". *Journal of Palestine Studies,* vol. 33, no. 1, pp. 5-22.